الأكاذيب في تصورات الولايات المتحدة للصين ..التحقق من الواقع

ألقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين خطاباً مؤخراً في جمعية آسيا حدد نهج الإدارة الأمريكية تجاه الصين. بلغة محسوبة بعناية ، سعى إلى الترويج لرواية "التهديد الصيني" ، والتدخل في الشؤون الداخلية للصين ، وتشويه السياسة الداخلية والخارجية للصين ، كل ذلك في محاولة لاحتواء الصين وقمعها بشكل كامل.

وفيما يلي، سوف نستخدم الحقائق والأرقام لنُظهر للعالم مدى خداع ونفاق وخطورة سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين.

خطأ 1: تشكل الصين أخطر تحد طويل الأمد للنظام الدولي وتقوضه. ستدافع الولايات المتحدة عن القانون الدولي والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي تحافظ على السلام والأمن وتحمي حقوق الأفراد والدول ذات السيادة.

\*\* **التحقق من الواقع**: ما تعهدت الولايات المتحدة باستمرار بالحفاظ عليه هو ما يسمى بالنظام الدولي المصمم لخدمة مصالح الولايات المتحدة الخاصة وإدامة هيمنتها. الولايات المتحدة نفسها هي أكبر مصدر لاضطراب النظام العالمي الفعلي.

◆ كانت الصين وستظل دائمًا مدافعًا عن النظام الدولي. الصين عضو مؤسس في الأمم المتحدة وأول دولة توقع على ميثاق الأمم المتحدة. تلتزم الصين بدعم النظام الدولي المتمركز حول الأمم المتحدة ، والنظام الدولي الذي يدعمه القانون الدولي ، والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المبنية على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. تم الاعتراف على نطاق واسع بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي ناصرتها الصين والهند وميانمار على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي وأصبحت المعايير الأساسية التي توجه العلاقات بين الدول.

تتمسك الصين بالتعددية الحقيقية والاستقرار الاستراتيجي العالمي. الصين هي أكبر مساهم بقوات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وثاني أكبر مساهم بين جميع الدول في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. قامت الصين بدور نشط في عمليات الحد من التسلح الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار. وقد وقعت أو انضمت إلى أكثر من 20 معاهدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) ومعاهدة تجارة الأسلحة (ATT). الصين ضد سباق التسلح.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، تبنت الصين سياسة كلية مسؤولة ، وظلت "عامل استقرار" للاقتصاد العالمي ، وقدمت مساهمة مهمة في الانتعاش العالمي. تقدم الصين بنشاط المنافع العامة الدولية لمختلف البلدان ، ووقعت اتفاقيات تعاون لمبادرة الحزام والطريق مع 149 دولة و 32 منظمة دولية.

◆ في السنوات الأخيرة ، لقيت رؤية الرئيس شي جين بينغ لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية ترحيباً حاراً من قبل المجتمع الدولي. وقد تمت كتابته في عدة وثائق مهمة صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف. أشاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالصين باعتبارها ركيزة مهمة للتعددية ، مشيرًا إلى أن الغرض من ممارسة التعددية هو بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية. قال بيتر طومسون ، رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، إن رؤية بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية التي دعت إليها الصين هي المستقبل الوحيد للبشرية على هذا الكوكب.

استجابةً لمختلف التحديات العالمية الجديدة ، طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة التنمية العالمية (GDI) ومبادرة الأمن العالمي (GSI). إنها تمثل مقترحات الصين لجعل نظام الحوكمة العالمي أكثر عدلاً وإنصافًا ، وقد تلقت استجابة إيجابية ودعمًا واسعًا من المجتمع الدولي.

◆ انتهكت الولايات المتحدة بشكل صارخ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. شنت الولايات المتحدة ، بقوتها العسكرية ، حروبًا في أجزاء عديدة من العالم ، مما أدى إلى تأجيج الانقسامات والصراعات وجلب اضطرابات وكارثة هائلة إلى العالم. طوال تاريخ الولايات المتحدة الذي يزيد عن 240 عامًا ، كان هناك 16 عامًا فقط لم تكن فيها الولايات المتحدة في حالة حرب. قد يطلق على الولايات المتحدة أيضًا أكثر الدول عدوانية في تاريخ العالم. نقلت مجلة The National Interest الأمريكية عن داكوتا وود ، الزميلة البحثية الأولى لبرامج الدفاع في مؤسسة التراث ، التي كتبت أن الولايات المتحدة بحاجة باستمرار إلى نشر القوة العسكرية كل 15 عامًا أو نحو ذلك.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، شنت الولايات المتحدة أو شاركت في العديد من الحروب في الخارج ، بما في ذلك الحرب الكورية وحرب فيتنام والحرب الأفغانية وحرب العراق. تسببت تلك الحروب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين وخسائر في الممتلكات ، وأدت إلى كوارث إنسانية هائلة. منذ عام 2001 ، تسببت الحروب والعمليات العسكرية الأمريكية باسم مكافحة الإرهاب في مقتل أكثر من 900 ألف شخص ، من بينهم حوالي 335 ألفًا من المدنيين ، وإصابة الملايين وتشريد عشرات الملايين.

◆ عادة ما تضع الولايات المتحدة قانونها المحلي فوق القانون الدولي ، وتطبق القواعد الدولية بشكل انتقائي على النحو الذي تراه مناسبًا. منذ الثمانينيات ، انسحبت الولايات المتحدة ذات مرة من 17 منظمة ومعاهدة دولية ، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة باريس. الاتفاقية ، وخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ، ومعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) ، ومعاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) ، ومعاهدة الأجواء المفتوحة.

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية الحالية أعلنت أن "أمريكا عادت" وأن الولايات المتحدة قد انضمت مرة أخرى إلى بعض المنظمات والاتفاقيات الدولية ، إلا أن الإدارة في جوهرها لم تتخل عن سياسة "أمريكا أولاً" ، وتعمل على تعزيز "التعددية الانتقائية". ظلت الإدارة الحالية خارج المؤسسات والاتفاقيات التي تعتبر ضارة بمصالح الولايات المتحدة مثل معاهدة الأجواء المفتوحة. ووصفتها وسائل الإعلام الأوروبية بأنها "أمريكا أولا 2.0".

أساءت الولايات المتحدة استخدام هيمنتها المالية ونفوذها التكنولوجي وانخرطت في الإكراه الاقتصادي باسم حماية الأمن القومي. سنت الولايات المتحدة بعض القوانين المحلية ، مثل قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية ، وقانون ماغنيتسكي العالمي للمساءلة عن حقوق الإنسان ، وقانون مواجهة أعداء أمريكا من خلال العقوبات ، وأصدرت سلسلة من الأوامر التنفيذية لاستهداف وفرض عقوبات على دول أو كيانات أو أفراد معينين. . القواعد الغامضة الواردة في هذه القوانين والأوامر التنفيذية ، مثل "مبدأ الحد الأدنى من الاتصالات" و "مبدأ الآثار" ، هي توسيع مقصود لاختصاص القوانين المحلية الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة تسيء استخدام قنواتها القضائية المحلية لممارسة الولاية القضائية طويلة المدى على الكيانات والأفراد في دول أخرى.

لأكثر من 60 عامًا ، في تجاهل تام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واصلت الولايات المتحدة حصارها الشامل ضد كوبا بناءً على سياسات الحصار والقوانين المحلية مثل قانون توريسيللي وقانون هيلمز-بيرتون. إن الحصار المفروض على كوبا هو أطول وأقسى حظر تجاري شامل وحصار اقتصادي وعقوبات مالية في التاريخ الحديث. لقد أضر الحصار بشدة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا ، وتسبب في خسائر مباشرة لاقتصاد كوبا تجاوزت 100 مليار دولار أمريكي.

نفذت الولايات المتحدة حصارًا وعقوبات ضد إيران منذ أواخر السبعينيات. في مايو 2018 ، أعلنت الحكومة الأمريكية انسحابها أحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة ، وبعد فترة وجيزة من استئناف وتوسيع العقوبات ضد إيران. اضطرت العديد من الدول والهيئات ذات الصلة للتخلي عن تعاونها مع إيران. غادر عدد كبير من مؤسسات النفط الأجنبية البلاد. بالكاد تستطيع الصناعة التحويلية الإيرانية أن تحافظ على التشغيل العادي. عانت البلاد من التباطؤ الاقتصادي ، إلى جانب ارتفاع التضخم وانخفاض كبير في قيمة العملة.

لقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات أحادية الجانب على بيلاروسيا وسوريا وزيمبابوي ، من بين دول أخرى ، على مر السنين ، وصعدت من "الضغط الأقصى" على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفنزويلا ، إلخ.

تشير الإحصاءات إلى أن الإدارة الأمريكية السابقة قد فرضت أكثر من 3900 إجراء عقابي ، مما يعني أنها استخدمت "العصا الكبيرة" ثلاث مرات في اليوم في المتوسط. اعتبارًا من السنة المالية 2021 ، تجاوز عدد الكيانات والأفراد المدرجين في قوائم العقوبات الأمريكية 9421 ، بزيادة 933 في المائة مقارنة بالعام المالي 2000.

لقد قوضت العقوبات الأحادية غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة والولاية القضائية طويلة المدى بشكل خطير سيادة وأمن الدول الأخرى وأثرت بشدة على تنميتها الاقتصادية ورفاهية شعوبها. تشكل العقوبات والولاية القضائية طويلة المدى أيضًا انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والأعراف الأساسية للعلاقات الدولية.

في مقال نُشر في عدد سبتمبر / أكتوبر 2021 من فورين أفيرز ، انتقد دانيال دريزنر ، الأستاذ بجامعة تافتس وزميل أول في معهد بروكينغز ، الإدارات الأمريكية المتعاقبة لاستخدامها "العقوبات كحل أولي لكل مشكلة في السياسة الخارجية تقريبًا. . " ويشير إلى أن العقوبات ليست غير فعالة فحسب ، بل إنها "تؤدي إلى خسائر إنسانية" ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت "الولايات المتحدة للعقوبات".

◆ إن "النظام الدولي القائم على القواعد" الذي أيدته الولايات المتحدة هو في الواقع نسخة أخرى من سياسات القوة. هذه محاولة لفرض إرادة المرء ومعاييره على الآخرين ، واستبدال القوانين والمعايير الدولية المقبولة عمومًا بقواعد المنزل في عدد قليل من البلدان.

في العالم ، هناك نظام دولي واحد فقط ، أي النظام الدولي مع وجود الأمم المتحدة في جوهره. لا يوجد سوى نظام دولي واحد ، أي النظام الدولي المدعوم بالقانون الدولي. وهناك مجموعة واحدة فقط من القواعد ، أي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والمدعومة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

قبل الرغبة في مناقشة القواعد والنظام ، يتعين على الولايات المتحدة أولاً سداد متأخراتها البالغة مليار دولار أمريكي للميزانية العادية للأمم المتحدة و 1.4 مليار دولار أمريكي من تقييمات حفظ السلام ، والتصديق في الوقت المناسب على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والتوقف بمفرده عن عرقلة المفاوضات بشأن بروتوكول التحقق بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ورفع العقوبات الأحادية غير القانونية ، والوفاء بجدية بالتزاماتها الدولية ، وتقديم مثال جيد للآخرين في احترام القوانين والأعراف.

خطأ 2: الولايات المتحدة لا تبحث عن صراع أو حرب باردة جديدة. فهي لا تسعى إلى منع الصين من القيام بدورها كقوة عظمى ، ولا إلى منع الصين من تنمية اقتصادها أو النهوض بمصالح شعبها.

**\*\*التحقق من الواقع:** على الرغم من ادعاءاتها بأنها لا تسعى إلى منع الصين من دورها كقوة كبرى ، ولا لمنعها من تنمية اقتصادها ، إلا أن الولايات المتحدة تنشر مواردها المحلية والخارجية لاحتواء الصين وقمعها بلا ضمير.

◆ دون تقديم أي دليل موثوق به ، تستخدم حكومة الولايات المتحدة الأمن القومي كذريعة شاملة وجميع أجهزتها لقمع ومعاقبة هواوي بشكل تعسفي ، وتقييد دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية ، وقطع وصولها إلى الرقائق ونظام التشغيل ، وإجبار الدول في جميع أنحاء العالم على حظر Huawei من طرح 5G. كما نظمت الولايات المتحدة وضغطت على كندا للاحتفاظ بالمدير المالي لشركة Huawei لمدة ثلاث سنوات تقريبًا دون سبب.

◆ في انتهاك لمبدأ المنافسة العادلة واقتصاد السوق وقواعد التجارة الدولية ، تسعى الولايات المتحدة إلى تقييد شركات التكنولوجيا الفائقة الصينية التنافسية تحت جميع أنواع الرسوم الملفقة. حتى الآن ، وضعت أكثر من 1000 شركة صينية على قوائم عقوبات مختلفة ، وأخضعت التكنولوجيا الحيوية وتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ضوابط التصدير المعززة والمراجعة الصارمة للاستثمار ، وسعت إلى حظر منصات وسائل التواصل الاجتماعي الصينية بما في ذلك TikTok و WeChat.

◆ بذريعة حماية حقوق الإنسان ، اختلقت الولايات المتحدة معلومات مضللة ومعلومات مضللة بشأن شينجيانغ مثل وجود "عمالة قسرية" ، وعلى أساس تلك القصص التي لا أساس لها من الصحة ، اعتمدت قانون منع العمل الجبري الأويغور الذي يستهدف بشكل خبيث المنافسة في شينجيانغ. قطاعات القطن والطماطم والطاقة الشمسية الكهروضوئية لاحتواء نمو الصين. وقد أدى هذا إلى اضطراب النظام التجاري الدولي وزعزعة استقرار سلاسل التصنيع والإمداد العالمية.

◆ شنت الإدارة الأمريكية السابقة ، في انتهاك خطير لقواعد منظمة التجارة العالمية ، حربًا تجارية واسعة النطاق على الصين. واستنادا إلى تحقيقها الخاص بالقسم 301 ، فرضت الحكومة ثلاث جولات من الرسوم الجمركية الباهظة على واردات صينية قيمتها 360 مليار دولار. في سبتمبر 2021 ، بدأت الإدارة الأمريكية الحالية تحقيقًا في القسم 232 لتحديد التأثيرات على الأمن القومي للولايات المتحدة من واردات مغناطيس دائم من النيوديميوم والحديد والبورون في وقت كانت فيه أسعار السلع العالمية تحوم عند مستويات مرتفعة.

◆ لدى الولايات المتحدة سجل من التدخل الصارخ في الشؤون الداخلية للصين بشأن القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للصين ، بما في ذلك تايوان وشينجيانغ والتبت وهونغ كونغ. وهي تسعى إلى تقويض أمن الصين واستقرارها من خلال التغاضي عن الأنشطة الانفصالية ودعمها ، علناً وسراً.

◆ مشاريع قوانين الابتكار من الحزبين والتي تجري مناقشتها في الكونجرس الأمريكي ، بينما تدعي تعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة ، انظر إلى الصين باعتبارها منافسًا محسوسًا. ظهرت كلمة "الصين" في النص أكثر من 800 مرة ، وهي مليئة بالأحكام التي تضر بمصالح الصين.

◆ في محاولة للحفاظ على قوتها وهيمنتها في المؤسسات الدولية ، حاولت الولايات المتحدة تشويه وعرقلة رؤية بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية ومبادرة تعزيز تعاون الحزام والطريق ، من بين أمور أخرى ، في المنتديات متعددة الأطراف وكذلك لإزالة الإشارات إليها في وثائق الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية.

◆ تمسك الولايات المتحدة بعقلية الحرب الباردة ومنطق الهيمنة ، وتتبع سياسات الكتلة ، وتلفق رواية "الديمقراطية مقابل الاستبداد" ، وتحث البلدان الأخرى على تشكيل مجموعات حصرية ، وتقوي العيون الخمس ، وتروج لآلية الرباعية ، وتجمع الجامعة الأمريكية في كوسوفو مع المملكة المتحدة وأستراليا وتكثفان تحالفاتهما العسكرية الثنائية ، في محاولة واضحة لمواجهة الصين.

◆ تضغط الولايات المتحدة على حلف الناتو لإقحام نفسه في شؤون آسيا والمحيط الهادئ ، وتعزيز رواية "التهديد الصيني" في المفهوم الاستراتيجي الجديد للكتلة ، وتضمين في قمتها في مدريد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثل اليابان وجمهورية كوريا ( جمهورية كوريا) وأستراليا ، في محاولة لبناء "نسخة آسيا والمحيط الهادئ من الناتو" ، الأمر الذي من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

◆ ينبغي أن تقوم تنمية العلاقات بين الدولتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل والنتائج المربحة للجانبين. لقد وصلت العلاقات الصينية الأمريكية إلى مفترق طرق هام. يجب على الولايات المتحدة التوقف عن النظر إلى هذه العلاقة من خلال الحرب الباردة ، والعقلية الصفرية ، واتباع المبادئ الثلاثة للاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين ، وأن تعكس في عملها الضمانات الخمسة التي قدمتها للصين (أي الولايات المتحدة) لا تسعى إلى حرب باردة جديدة مع الصين ، والولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير نظام الصين ، وإعادة تنشيط التحالفات الأمريكية ليس ضد الصين ، والولايات المتحدة لا تدعم "استقلال تايوان" ، والولايات المتحدة لا تبحث عن صراع مع الصين ).

خطأ 3: تقوم دبلوماسيتنا على الشراكة واحترام مصالح بعضنا البعض ، بينما تمارس الصين الدبلوماسية القسرية ضد الدول الأخرى وتنتقم بتهور. مهمتنا هي أن نثبت مرة أخرى أن جميع البلدان ستكون حرة في رسم مساراتها الخاصة دون إكراه.

**\*\*التحقق من الواقع**: الولايات المتحدة هي التي اخترعت "الدبلوماسية القسرية" وتتفوق في إكراه الدول. على مر السنين ، من خلال فرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الأحادية الجانب وغيرها من الوسائل ، مارست الولايات المتحدة الدبلوماسية القسرية في جميع أنحاء العالم مع أمثلة من الكتب المدرسية.

◆ في عام 1971 ، طرح الباحث الأمريكي ألكسندر جورج مفهوم "الدبلوماسية القسرية" لتلخيص سياسة الولايات المتحدة تجاه لاوس وكوبا وفيتنام في ذلك الوقت. أجبرت الحكومة الأمريكية الحكومة العسكرية لهايتي على التنحي في عام 1994 ، وأشارت إلى ذلك على أنه "نموذج نموذجي للدبلوماسية القسرية". وفي عام 2003 ، صفت صراحة 30.3 مليار دولار نفقات عسكرية إضافية لـ "الدبلوماسية القسرية" على أنها نفقات متكبدة.

جمدت الحكومة الأمريكية أصولا للبنك المركزي الأفغاني بقيمة سبعة مليارات دولار أمريكي على أساس معاقبة حركة طالبان الأفغانية ، بل وادعت أن "الأموال المنقذة للحياة" للشعب الأفغاني هي أموالها الخاصة ، مما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني في أفغانستان. أفغانستان. وقال محمد نعيم ، المتحدث باسم المكتب السياسي لطالبان في الدوحة ، إن المصادرة "مؤشر على أدنى مستوى من الانحلال الإنساني والأخلاقي لدولة وأمة".

من أجل إجبار البرلمان النيبالي على الموافقة على اتفاقية مؤسسة تحدي الألفية (MCC) ، أصدرت الولايات المتحدة علنًا "إنذارًا نهائيًا" ، قائلة إن الولايات المتحدة ستراجع علاقاتها مع نيبال إذا فشلت في التصديق على الاتفاقية.

بعد اندلاع الصراع في أوكرانيا ، أنشأت وزارة العدل الأمريكية "فرقة العمل KleptoCapture" للعثور على اليخوت والشقق والطائرات الخاصة والودائع الضخمة للمواطنين الروس في الولايات المتحدة وأوروبا وتجميدها والاستيلاء عليها. وهذا يظهر بشكل كامل أن "حق الملكية المصون والمقدس" الذي تروج له الولايات المتحدة هو مجرد كذبة. أجبرت الولايات المتحدة الدول الأخرى على الانحياز إلى جانب واحد وضغطت عليها للانضمام إلى العقوبات ضد روسيا. وأولئك الذين يرفضون القيام بذلك سيدفعون "الثمن".

بعد أن وقعت الصين وجزر سليمان اتفاقية إطارية بشأن التعاون الأمني ​​الثنائي ، أرسلت الولايات المتحدة مسؤولين كبارًا من مجلس الأمن القومي إلى البلاد ، لتفعل كل ما في وسعها لعرقلة التعاون المشروع بين الصين وجزر سليمان. أشار مقال في سولومن ستار إلى أن "واشنطن العاصمة ، التي نسيت حرفياً جزر سليمان منذ الحرب العالمية الثانية ، استيقظت أخيرًا وهي تمارس الضغط على جزر سليمان للتخلي عن الاتفاقية الأمنية".

في مايو 2022 ، عشية الاجتماع الافتراضي رفيع المستوى لمجموعة أصدقاء GDI ، مارست الولايات المتحدة ضغوطًا على العديد من وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة لعرقلة حضورها وهددت "بقطع التمويل".

برنامج "الشبكة النظيفة" الذي أطلقته الإدارة السابقة هو مثال كتابي آخر للدبلوماسية القسرية للولايات المتحدة. بحجة الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي وخصوصية المواطنين ، يتطلب البرنامج صراحة إزالة الشركات الصينية مثل Huawei و Baidu و Alibaba من خمسة مجالات: مشغلي الاتصالات ومتاجر تطبيقات الهاتف المحمول وتطبيقات الهاتف المحمول والخدمات السحابية والكابلات الضوئية البحرية . ضغط وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو وغيره من السياسيين الأمريكيين في جميع أنحاء العالم ، مما أجبر البلدان والمناطق على الانضمام إلى ما يسمى بـ "الشبكة". حتى أن مسؤولًا أمريكيًا كبير هدد قبرص ودول أخرى بعدم العمل مع موردي 5G الصينيين ، أو أنهم سيتحملون العواقب. قال وزير الأعمال والصناعة البريطاني السابق فينس كيبل إن قرار الحكومة بحظر Huawei '

الولايات المتحدة لا ترحم في إكراه حلفائها. من الاعتبارات الجيوسياسية ومصالح الطاقة ، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي نورد ستريم 2 منذ ديسمبر 2019. منذ اندلاع الصراع الروسي الأوكراني ، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على الشركات والأفراد ذوي الصلة على الرغم من أعلنت ألمانيا تعليق عملية إصدار الشهادات للمشروع.

◆ أشار باحث أمريكي إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية قامت على فكرة بسيطة: "إما أن تكون معنا أو ضدنا. على أمريكا أن تقود ، وعلى الحلفاء أن يتبعوا ، وويل للدول التي تعارض أسبقيتها". . تكشف كلماته عن طبيعة الدبلوماسية الأمريكية القسرية.

◆ لا تنخرط الصين أبدًا في الدبلوماسية القسرية وتعارض بشدة الدبلوماسية القسرية من قبل الدول الأخرى. لا تهدد الصين أبدًا الدول الأخرى بالقوة ، ولا تنشئ أبدًا تحالفًا عسكريًا ، ولا تصدر الأيديولوجيا أبدًا ، ولا تتدخل أبدًا في الشؤون الداخلية للآخرين ، ولا تسعى أبدًا إلى حرب تجارية ، ولا تفرض أبدًا اضطهادًا غير مبرر على الشركات الأجنبية. ومع ذلك ، فإن للصين الحق في اتخاذ ردود ضرورية وشرعية على الإجراءات التي تقوض سيادة الصين وأمنها وحقوقها ومصالحها التنموية.

خطأ 4: الديمقراطية الأمريكية هي واحدة من أقوى الأصول في هذه المسابقة. مهمتنا هي أن نثبت مرة أخرى أن الديمقراطية يمكن أن تواجه تحديات ملحة وأن المستقبل ملك لمن يؤمنون بالحرية.

**\*\*التحقق من الواقع:** تضع الولايات المتحدة معايير للديمقراطية على غرار نظامها الخاص ، ولا تسمح بوجود أنظمة ومسارات ونماذج أخرى ، وتتحد مع آخرين للتدخل بشكل تعسفي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باسم الديمقراطية. هذا لا يتعارض مع روح الديمقراطية فحسب ، بل إنه ينذر أيضًا بكارثة للديمقراطية.

◆ الديموقراطية على الطريقة الأمريكية هي لعبة للرجال الأغنياء تقوم على رأس المال. تخترق سياسة المال عملية الانتخابات والتشريع والإدارة بأكملها في الولايات المتحدة. الناس في الواقع لديهم فقط حق مقيد في المشاركة السياسية. لقد تحول عدم المساواة في الوضع الاقتصادي إلى عدم مساواة في الوضع السياسي. وفقًا للإحصاءات ، فإن الفائزين بنسبة 91 في المائة من انتخابات الكونجرس الأمريكية هم المرشحون الذين يتمتعون بدعم مالي أكبر. الشركات الكبيرة ، ومجموعة صغيرة من الأثرياء ، ومجموعات المصالح أكثر سخاءً في تقديم الدعم المالي وأصبحت المصدر الرئيسي لتمويل الانتخابات. غالبًا ما يخدم ما يسمى بممثلي إرادة الشعب ، بمجرد انتخابهم ، مصالح داعميهم الماليين ، ويتحدثون عن المصالح الخاصة بدلاً من الأشخاص العاديين. كان لأحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ملاحظة حادة ، " الكونجرس لا ينظم وول ستريت. وول ستريت تنظم الكونغرس".

ندد عضو الكونغرس الجمهوري عن ولاية ألاباما مو بروكس علنا ​​بـ "فساد" الكونجرس الأمريكي في شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي. "إذا كنت تريد أن تكون رئيسًا للجنة رئيسية ، فعليك شرائها". يعتمد سعر الشراء على مدى أهمية اللجنة ، حيث يبلغ الحد الأدنى للعطاء للجنة الرئيسية مليون دولار أمريكي. أولئك الذين لا يستطيعون تحمل نفقاتها عليهم قبول مساهمات مجموعات المصالح الخاصة ومن ثم تقديم "مقايضة" إلى جماعات الضغط. "مجموعات المصالح الخاصة تدير واشنطن. أنا لا أعني ذلك مجازيًا ، أعني ذلك حرفيًا."

◆ وفقًا لعالم في سنغافورة ، من الواضح أن الولايات المتحدة لا تعمل كديمقراطية. إنها تعمل كبلوتوقراطية. الديمقراطية هي حكومة الشعب ، من قبل الشعب ، من أجل الشعب. البلوتوقراطية هي حكومة من واحد في المائة ، بواحد في المائة ، للواحد في المائة.

◆ تتبع الانتخابات الرئاسية الأمريكية نظام الهيئة الانتخابية ، حيث يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس من قبل الهيئة الانتخابية. إن عيوب مثل هذا النظام الانتخابي واضحة بذاتها. أولاً ، بما أن الرئيس المنتخب قد لا يكون هو الفائز في التصويت الشعبي الوطني ، فهناك نقص في التمثيل الواسع. ثانيًا ، عندما تقرر كل ولاية قواعدها الانتخابية ، غالبًا ما يحدث الارتباك والاضطراب. ثالثًا ، يؤدي نظام الفائز يأخذ كل شيء إلى تفاقم عدم المساواة بين الدول وبين الأحزاب السياسية. إنه يؤدي إلى إهدار هائل للأصوات ويثبط إقبال الناخبين. غالبًا ما يتم إهمال الناخبين في الولايات ذات اللون الأزرق الغامق والحمراء الغامق ، بينما تصبح الدول المتأرجحة أكثر أهمية بشكل غير متناسب حيث يسعى كلا الحزبين إلى جذب المزيد من المؤيدين.

يعتبر التلاعب في الدوائر الانتخابية على نطاق واسع من قبل الرأي العام في الولايات المتحدة عيبًا في النظام الانتخابي. إنه يشير إلى تقسيم غير عادل للدوائر الانتخابية لصالح حزب معين للفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد وتعزيز ميزته. تجري الولايات المتحدة إحصاء سكانيًا كل عشر سنوات. بعد الانتهاء من التعداد ، ستتم إعادة تقسيم الدوائر أو إعادة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية بموجب مبدأ الحفاظ على تعداد سكاني متساوٍ تقريبًا في كل دائرة انتخابية مع مراعاة التحولات الديموغرافية. بموجب دستور الولايات المتحدة ، يتمتع كل مجلس تشريعي في الولاية بصلاحية إعادة تقسيم الدوائر. هذا يترك مجالًا للتلاعب في توزيع الدوائر من قبل حزب الأغلبية في المجلس التشريعي للولاية. وفقًا لاستطلاع YouGov في عام 2021 ، قال 16 بالمائة فقط من المواطنين الأمريكيين البالغين إنهم يعتقدون أن خرائط الكونجرس لولاياتهم سيتم رسمها بشكل عادل ،

◆ الديموقراطية على الطريقة الأمريكية هي "شخص واحد صوت واحد" بالاسم ، ومع ذلك فهي "حكم الأقلية المهيمنة" في الواقع. إن التعددية السياسية مجرد واجهة. يهيمن عدد قليل من النخب على الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية. إنهم يسيطرون على جهاز الدولة وعملية صنع السياسة ، ويتلاعبون بالرأي العام ، ويسيطرون على مجتمع الأعمال ويتمتعون بجميع أنواع الامتيازات.

وفقًا لوكالة أسوشيتيد برس ، فقد 18.8 مليون شخص في تعداد الولايات المتحدة لعام 2020. كان عدد السكان السود أقل من 3.3 في المائة ، بينما كان ما يقرب من خمسة في المائة من أصل لاتيني و 5.6 في المائة للهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين الذين يعيشون في محميات. يسلبهم العدد القليل من نصيبهم المتساوي من الموارد الفيدرالية بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإسكان ويضعهم في وضع غير موات فيما يتعلق بتوزيع الكونجرس. إنه يكشف عن النفاق في الديمقراطية الأمريكية و "استمرار العنصرية النظامية".

يشير نعوم تشومسكي ، المعلق السياسي والناشط الاجتماعي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، إلى أن الولايات المتحدة "ديمقراطية رأسمالية قائمة بالفعل" ، حيث توجد علاقة إيجابية بين ثروة الناس وتأثيرهم على صنع السياسات. بالنسبة للـ 70 في المائة الأقل على مقياس الثروة / الدخل ، ليس لديهم أي تأثير على السياسة على الإطلاق. هم محرومون بشكل فعال.

يقول فيرتهايمر ، رئيس منظمة ديموقراطية 21 الأمريكية غير الربحية ، إن الفساد في الولايات المتحدة هو فساد منهجي للعملية نفسها. "عندما تتعامل مع مليارات ومليارات الدولارات ، يركز الكثير من ذلك على شراء النفوذ ، فإنه يطغى على النظام ، ويصعب كثيرًا الدفاع ضد الأمريكيين العاديين والحفاظ عليه."

يعتقد داني هايفونغ ، الصحفي المستقل في الولايات المتحدة ، أن الديمقراطية على النمط الغربي تعتبر الانتخابات نفسها أكبر إنجاز. يتم تجاهل مسألة ما إذا كان هذا النظام يخدم احتياجات الجماهير العريضة من الناس عمومًا من أجل إخفاء حقيقة أن مصالح الشركات القوية تضع أجندة السياسة قبل الإدلاء بالأصوات بوقت طويل.

أدت الضوابط والتوازنات في الديمقراطية على النمط الأمريكي إلى "فيتوقراطية". يشير عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه "النظام السياسي والانحلال السياسي" إلى أن هناك شللًا سياسيًا راسخًا في الولايات المتحدة. يتمتع النظام السياسي الأمريكي بالكثير من الضوابط والتوازنات ، مما يرفع تكلفة العمل الجماعي وفي بعض الحالات يجعله مستحيلًا تمامًا. إن العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة مجزأة وطويلة ، مع وجود الكثير من نقاط الفيتو حيث يمكن للاعبين الفرديين بحق النقض منع أي عمل من قبل الجسم كله. تم تشويه وظيفة "الضوابط والتوازنات" ، التي يُزعم أنها مصممة لمنع إساءة استخدام السلطة ، في الممارسة السياسية الأمريكية. ينشغل السياسيون في واشنطن العاصمة بتأمين مصالحهم الحزبية ولم يعودوا يهتمون بالتنمية الوطنية. الطرفان مدمنان على حق النقض ووقعا في حلقة مفرغة. ضعف فعالية الحكومة حتما ، وداس القانون والعدالة ، وتعطل التنمية والتقدم ، واتسعت الانقسامات الاجتماعية.

وفقًا لتقرير مركز بيو للأبحاث في أكتوبر 2021 استنادًا إلى مسح لـ 17 اقتصادًا متقدمًا بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا وجمهورية كوريا ، فإن الولايات المتحدة منقسمة سياسيًا أكثر من الاقتصادات الأخرى التي شملها الاستطلاع. يعتقد تسعة من كل عشرة مشاركين أمريكيين أن هناك صراعات قوية بين الأشخاص الذين يدعمون أحزابًا سياسية مختلفة ، ويعتقد ما يقرب من 60٪ من الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع أن مواطنيهم لم يعودوا يختلفون ببساطة حول السياسات ، ولكن أيضًا حول الحقائق الأساسية.

مع استمرار تزايد الاستقطاب السياسي والحزبي ، لوحظ المزيد من "المعارضة من أجل المعارضة" بين الديمقراطيين والجمهوريين. وتحت تأثيرها ، يتزايد العداء بين ناخبي الحزبين بشأن سياسة السلاح. ومن بين الناخبين الجمهوريين ، يؤيد 76 في المائة الحق في حيازة الأسلحة ، بينما يرى 81 في المائة من الناخبين الديمقراطيين أن السيطرة على الأسلحة أكثر أهمية. إن عملية التشريع وإنفاذ القانون للسيطرة على الأسلحة ، التي اختطفتها المصالح والصراع الحزبي والرأي العام ، محفوفة بالصعوبات. على مدى السنوات العشر الماضية ، قدم أعضاء الكونغرس الديمقراطيون عشرات من مشاريع القوانين المتعلقة بالعنف المسلح والسيطرة على السلاح كل عام ، ولكن بسبب استمرار عرقلة الحزب الجمهوري ، لم ينجح سوى عدد قليل منهم في دخول الجلسة العامة ومرحلة المناقشة في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

تضم الرابطة الوطنية الأمريكية للبنادق (NRA) خمسة ملايين عضو وتنفق مئات الملايين من الدولارات على الدعاية وكسب التأييد كل عام. مخالبها تخترق عمق نسيج المجتمع الأمريكي. NRA ممول مهم للحزب الجمهوري. منذ إنشائها في عام 1871 ، نجحت هيئة الموارد الطبيعية في جذب تسعة رؤساء أمريكيين للانضمام إليها. وفقًا لإحصاءات CNN في عام 2018 ، تلقى 307 من أصل 535 عضوًا في الكونجرس الأمريكي مساهمات مباشرة في الحملة من NRA والشركات التابعة لها أو استفادوا من إنفاق NRA المستقل مثل الإعلانات الداعمة لحملاتهم. في مواجهة الأرباح الضخمة ، انتهى الأمر بجميع أنواع جهود السيطرة على الأسلحة دون جدوى.

◆ الولايات المتحدة ليست طالبًا مستقيمًا عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية. كانت ممارستها للديمقراطية فوضوية وفوضوية. في 6 يناير 2021 ، تجمع الآلاف من الأمريكيين في مبنى الكابيتول هيل في واشنطن العاصمة واقتحموا مبنى الكابيتول في محاولة لمنع الجلسة المشتركة للكونغرس من التصديق على الرئيس المنتخب حديثًا. وأدى الحادث إلى توقف نقل السلطة الرئاسية الأمريكية ، وخلف خمسة قتلى وأكثر من 140 جريحًا. إنه أسوأ عمل عنف في واشنطن العاصمة منذ عام 1814 عندما أضرمت القوات البريطانية النار في البيت الأبيض ، وأرسلت موجات صادمة في جميع أنحاء المجتمع الدولي. ووصف الزعيم الجمهوري في مجلس الشيوخ الأمر بأنه "تمرد فاشل".

يقول باحث من المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية إن الولايات المتحدة ليست فريدة من نوعها كما يعتقد العديد من الأمريكيين ، وأن أعمال الشغب في الكابيتول يجب أن تضع حداً لمفهوم الاستثناء الأمريكي ، عن مدينة مشرقة أبدية على تل.

كتب خبير أمريكي في القضايا الدولية في صحيفة نيويورك تايمز أنه في حين أن الزعيم الأمريكي أعاد توحيد الغرب ، فقد لا يكون قادرًا على إعادة توحيد أمريكا. سيكون ترامب وأنصاره على استعداد للخروج من القواعد والمعايير الدستورية الراسخة مع كذبه الكبيرة. قد يقوض هذا قدرة حكومة الولايات المتحدة على نقل السلطة سلميا وشرعيا. وبالتالي لن تعمل أي من المؤسسات لفترة طويلة ، وسينزل بالناس في فوضى سياسية ومالية.

تسببت الديمقراطية المختلة على النمط الأمريكي في أزمة ثقة. تأتي الالتزامات العامة تجاه الناس من خلال صفقات خلف الكواليس. يجعل الاقتتال السياسي ، وسياسة المال ، والنقض الفيتنامي من المستحيل عمليًا تقديم الحوكمة الجيدة على النحو الذي يطمح إليه عامة الناس. يشعر الأمريكيون بخيبة أمل متزايدة من سياسات الولايات المتحدة ومتشائمون بشأن الديمقراطية على النمط الأمريكي.

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة غالوب في أكتوبر 2020 أن 19 بالمائة فقط من الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع "واثقون جدًا" من الانتخابات الرئاسية ، وهو مستوى قياسي منخفض منذ إجراء الاستطلاع لأول مرة في عام 2004. وفقًا لاستطلاع أجرته صحيفة وول ستريت جورنال في يونيو 2022 ستة من كل عشرة أمريكيين يشعرون بالتشاؤم حيال تحقيق الحلم الأمريكي.

يُظهر بحث Pew في عام 2021 أن 65٪ من الأمريكيين يرون أن هناك حاجة لإصلاح كبير في الديمقراطية الأمريكية. وانخفضت ثقة الناس في الديمقراطية الأمريكية في 16 دولة متقدمة ، ويعتقد 57٪ من المستطلعين أن الديمقراطية الأمريكية لم تعد نموذجًا جيدًا يحتذى به.

كشف مؤشر تصور الديمقراطية الصادر في عام 2021 عن وكالة استطلاعات الرأي الألمانية أن 44 في المائة من المستطلعين في 53 دولة شملها الاستطلاع قلقون من أن الولايات المتحدة تهدد الديمقراطية في بلادهم.

◆ على مر السنين ، على الرغم من العيوب الهيكلية والممارسات الإشكالية لنظامها الديمقراطي ، كانت الولايات المتحدة تروج "لتحالف الديمقراطيات" وتضخم رواية "الديمقراطية مقابل الاستبداد". إنها في جوهرها مهاجمة أولئك الذين لديهم آراء مختلفة تحت راية الديمقراطية ، باستخدام الأيديولوجيا والقيم كأداة لقمع الآخرين وتعزيز استراتيجياتها الجيوسياسية. هذه هيمنة تحت ستار الديمقراطية. صرح مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية بصراحة: "سنتدخل متى قررنا أن التدخل في مصلحة أمننا القومي. إذا لم يعجبك ذلك ، فقم بإغلاقه".

لقد دفعت الولايات المتحدة من أجل مبدأ مونرو الجديد في أمريكا اللاتينية بحجة تعزيز الديمقراطية ، وحرضت على الثورات الملونة في أوراسيا ، وسيطرت عن بُعد على الربيع العربي في غرب آسيا وشمال إفريقيا. لقد جلبت هذه التحركات الفوضى والكوارث إلى العديد من البلدان ، وقوضت بشكل خطير السلام والاستقرار والتنمية في العالم. كما اقترح موقع Le Grand Soir الفرنسي ، أصبحت الديمقراطية منذ فترة طويلة سلاح دمار هائل للولايات المتحدة لمهاجمة البلدان ذات الآراء المختلفة.

يعتمد كون بلد ما ديمقراطيًا أم لا على ما إذا كان شعبه هو حقاً سادة البلاد. يعتمد ذلك على ما إذا كان للناس الحق في التصويت ، والأهم من ذلك ، الحق في المشاركة ؛ ما هي الوعود التي أعطيت لهم خلال الانتخابات ، والأهم من ذلك ، كم عدد هذه الوعود التي تم الوفاء بها بعد الانتخابات ؛ ما نوع الإجراءات والقواعد السياسية التي يتم وضعها من خلال أنظمة وقوانين الدولة ، والأهم من ذلك ، ما إذا كانت هذه الأنظمة والقوانين مطبقة حقًا ؛ وما إذا كانت القواعد والإجراءات الخاصة بممارسة السلطة ديمقراطية ، والأهم من ذلك ، ما إذا كانت ممارسة السلطة تخضع حقًا للرقابة والرقابة العامة.

◆ يقود الحزب الشيوعي الصيني الشعب الصيني في تنفيذ الديمقراطية الشعبية برمتها في الصين. ليس لديها فقط مجموعة كاملة من المؤسسات والإجراءات ، ولكن أيضا مشاركة مدنية كاملة. تم تشكيل نظام مؤسسات شامل وواسع وجيد التنسيق لضمان أن يدير الشعب البلاد ، ويتم وضع قنوات متنوعة ومفتوحة ومنظمة للديمقراطية. وهذا يسمح للشعب بأكمله بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية قائمة على القانون ، والاستشارات ، واتخاذ القرار ، والإدارة ، والرقابة وإدارة شؤون الدولة وكذلك الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بطرق وأشكال مختلفة ووفقًا للقانون. تدمج الديمقراطية الشعبية في العملية برمتها بين الديمقراطية العملية المنحى والديمقراطية الموجهة نحو النتائج ، الديمقراطية الإجرائية مع الديمقراطية الموضوعية ، والديمقراطية المباشرة مع الديمقراطية غير المباشرة ، والديمقراطية الشعبية بإرادة الدولة. إنه نموذج للديمقراطية الاشتراكية يغطي جميع جوانب العملية الديمقراطية وجميع قطاعات المجتمع. إنها ديمقراطية حقيقية تعمل. تحظى الديمقراطية الشعبية في الصين بكاملها باعتراف وإشادة أوسع من المجتمع الدولي.

يقول باحث بريطاني إن الديمقراطية الانتخابية لا تولد علاقة وثيقة مع الشعب والحكومة ، لأن الناس مدعوون فقط للمشاركة عند إجراء الانتخابات. يختلف النهج الصيني من حيث أن هناك مكونًا استشاريًا مهمًا للغاية في طريقة عمل الصين.

◆ الديمقراطية ظاهرة ملموسة تتطور باستمرار. متجذرًا في التاريخ والثقافة والتقاليد ، يأخذ أشكالًا متنوعة ويتطور على طول المسارات التي تختارها الشعوب المختلفة بناءً على استكشافهم وابتكارهم. تلتزم الصين باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول ، ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام الخيارات المستقلة لمسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي يتخذها الناس في مختلف البلدان. لا تنوي الصين الانخراط في منافسة منهجية أو مواجهة أيديولوجية مع الولايات المتحدة. لا تصدر الصين الأيديولوجية أبدًا ، ولا تتدخل أبدًا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ولا تسعى أبدًا إلى تغيير نظام الولايات المتحدة.

خطأ 5: لدى الولايات المتحدة خلافات عميقة مع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية. لكن هذه الاختلافات بين الحكومات والأنظمة - وليس بين شعوبنا.

**\*\*التحقق من الواقع:** قيادة الحزب الشيوعي الصيني هي اختيار التاريخ والشعب. يتمتع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية بالدعم والتأييد المخلصين من الشعب الصيني. محاولة الولايات المتحدة دق إسفين بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني لا تؤدي إلا إلى الكشف عن عداوتها لنظام الصين ومسارها.

◆ للحزب الشيوعى الصينى جذور عميقة وعلاقات وثيقة مع الشعب الصينى. وهذا ما أبقى الحزب الشيوعي الصيني مليئًا بالنشاط والحيوية. بحلول نهاية عام 2021 ، كان الحزب الشيوعي الصيني يضم أكثر من 95 مليون عضو. الحزب الشيوعي الصيني هو أكبر حزب في العالم يمارس حكمًا طويل الأمد في أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني ، خلقت الصين أعجوبة التنمية الاقتصادية السريعة والاستقرار الاجتماعي طويل الأجل. تم انتشال أكثر من 800 مليون شخص من براثن الفقر ويتجه 1.4 مليار شخص نحو التحديث. على مدار عدة عقود فقط ، أنجزت الصين ما استغرقته الدول الغربية المتقدمة مئات السنين.

وجد استطلاع أجرته جامعة هارفارد بين الصينيين على مدى 13 عامًا أن أكثر من 90 في المائة من المستجيبين راضون عن الحزب وحكومتهم ، وهو أعلى معدل بين البلدان لسنوات متتالية. أظهر استطلاع للثقة والمصداقية صدر في عام 2022 من قبل شركة استشارات العلاقات العامة الأمريكية Edelman ، أن ما يصل إلى 91 في المائة من المواطنين الصينيين يثقون في حكومتهم في عام 2021 ، وهي أعلى نسبة بين جميع البلدان التي شملها الاستطلاع.

لقد بذلت الإدارة الأمريكية السابقة ، في حملة على غرار المكارثية ، قصارى جهدها لمهاجمة وتشويه سمعة الحزب الشيوعى الصينى. هاجمت القادة الصينيين والسياسات الداخلية والخارجية للصين ، وزرعت الخلاف بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني ، وتحدت بشكل صارخ القيادة والحكم للحزب الشيوعي الصيني ، وحرضت على المشاعر المناهضة للصين والحزب الشيوعي الصيني ، وفرضت قيودًا على التأشيرات لأعضاء الحزب. وعائلاتهم.

لم تقم الإدارة الحالية ، منذ تنصيبها ، بإجراء تغييرات جوهرية على تلك السياسات. في يونيو 2021 ، أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانون الابتكار والمنافسة بالولايات المتحدة لعام 2021 ، والذي يبلغ طوله أكثر من 2000 صفحة. واعتبرت الصين منافسًا استراتيجيًا وتحديًا رئيسيًا للولايات المتحدة ، وتشوهت مسار التنمية للصين وسياساتها الداخلية والخارجية ، وحثت بشكل خبيث على اتخاذ إجراءات لمواجهة "التأثير والأنشطة الخبيثة" للحزب الشيوعي الصيني. وقد طلبت أكثر من 200 مليار دولار أمريكي من التمويل العام لضمان المزايا الأمريكية في قطاعات التكنولوجيا الرئيسية على الصين ، ودعت إلى تعبئة الموارد الأمريكية في المجالات الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية للدخول في منافسة استراتيجية شاملة مع الصين.

تواصل الولايات المتحدة استخدام خلفية الحزب الشيوعي الصيني كذريعة لقمع التبادلات والتعاون بين الشعبين العاديين. لبعض الوقت ، تعرض الطلاب الصينيون والعلماء الزائرون إلى الولايات المتحدة للمضايقة والقمع من قبل الولايات المتحدة. سُئل معظمهم عما إذا كانوا هم أو آبائهم أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني. تمت إعادة بعضهم إلى أوطانهم لأسباب لا يمكن تصورها ، مثل الاشتباه في وجود صلات عسكرية لمجرد أن لديهم صورًا في هواتفهم المحمولة لتدريب عسكري في الكلية. تتجاوز أنشطة الإيقاف والتفتيش هذه بكثير ما تدعيه الولايات المتحدة على أنه "تطبيق عادي للقانون".

◆ الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية والشعب الصيني يشتركون في رابطة لا تنفصم. تقول الولايات المتحدة إنها تحترم الشعب الصيني ، ومن ثم يتعين عليها احترام مسار التنمية والنظام السياسي الذي اختاره الشعب الصيني واحترام الحزب الشيوعي الصيني الذي يمثل المصالح الأساسية للشعب الصيني. من خلال استهداف الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية ، تستهدف الولايات المتحدة في الواقع الشعب الصيني. إن أي شيء يتم القيام به للفصل بين الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية والشعب الصيني ووضع الشعب الصيني في مواجهة الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية سيواجه بالتأكيد معارضة جماعية وردًا حازمًا من أكثر من 1.4 مليار صيني.

خطأ 6: تثير الولايات المتحدة قضايا حقوق الإنسان وتدعو للتغيير - ليس للوقوف ضد الصين ، ولكن للدفاع عن السلام والأمن والكرامة الإنسانية.

**\*\*التحقق من الواقع:** إن حقوق الإنسان للشعب الصيني مضمونة بشكل لم يسبق له مثيل ، مع زيادة ملحوظة في إحساسه بالإنجاز والسعادة والأمن. في المقابل ، تورطت الولايات المتحدة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الداخل والخارج ، وسجلها الصادم يجعلها أكبر منتهكي حقوق الإنسان في العالم.

◆ تضع الصين دائمًا حق الشعب في العيش على رأس جدول أعمالها ، وتعطي الأولوية للعمل لتعزيز حقهم في التنمية ، وتعتبر حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين مهمتها الأساسية ، وقد جعلت حماية حقوق المجموعات العرقية أمرًا مهمًا. جزء مهم من عملها ، وتعتبر حماية سلامة الناس هدفها البعيد المدى.

استرشادا بفلسفة تركز على الناس ، منذ يوم تأسيسه ، جعل الحزب الشيوعي الصيني السعي وراء السعادة للشعب الصيني وتجديد شباب الأمة الصينية مهمته. على مدى المائة عام الماضية ، كان الحزب يعمل بلا كلل من أجل مصلحة الشعب ، وكرس نفسه لتحقيق تطلعات الشعب إلى حياة أفضل. تعمل الصين على تعزيز الديمقراطية الشعبية بكاملها ، وتعزز الضمانات القانونية لحقوق الإنسان ، وتدعم العدالة الاجتماعية والعدالة. يتمتع الشعب الصيني الآن بحقوق ديمقراطية أكمل وأشمل وأشمل.

خلقت الصين معجزة القضاء على الفقر المدقع. بحلول نهاية عام 2020 ، انتشلت الصين 98.99 مليون من سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر الحالي من براثن الفقر. في عام 2021 ، أكملت الصين بناء مجتمع رغيد الازدهار إلى حد ما من جميع النواحي ، وحلت تاريخيا مشكلة الفقر المدقع. منذ إطلاق الإصلاح والانفتاح ، تخلص 770 مليون من سكان الريف الفقراء من الفقر كما هو محدد حاليا. استنادًا إلى خط الفقر الدولي للبنك الدولي ، تمثل الصين 70 بالمائة من الحد من الفقر العالمي خلال نفس الفترة. حققت الصين هدف الحد من الفقر في جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة قبل عشر سنوات من الموعد المحدد ، وقدمت مساهمات كبيرة في الحد من الفقر العالمي والتقدم في مجال حقوق الإنسان. كما أنشأت الصين مكانة العالم "

◆ منذ ظهور COVID-19 ، تعمل الصين على مبدأ إعطاء الأولوية للناس وحياتهم. استنادًا إلى الظروف الوطنية للصين ، قامت بصياغة وتنفيذ مبدأ توجيهي ديناميكي للصفر من COVID ، وعملت باستمرار على ضبط تدابير الاستجابة في ضوء الوضع المتطور ، من أجل حماية حياة الناس وصحتهم على أفضل وجه وفي نفس الوقت ضمان استمرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة والمطردة مع السيطرة الفعالة على الوباء. يعد كل من معدل الإصابة ومعدل الوفيات في الصين الأدنى في العالم.

◆ كمشارك نشط في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان ، قدمت الصين مساهمتها وعرضت مبادراتها بشأن تنمية حقوق الإنسان في العالم. في السنوات الأخيرة ، تمت كتابة مفهوم "بناء مجتمع المستقبل المشترك" في قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، والقرارات التي ترعاها الصين بشأن "مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان" وعلى " اعتُمد تعزيز التعاون متبادل المنفعة في مجال حقوق الإنسان "عدة مرات في مجلس حقوق الإنسان. كما أدلت الصين ببيانات مشتركة باسم البلدان النامية بشأن إعمال الحق في التنمية ، وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق التخفيف من حدة الفقر ، والتوزيع العادل للقاحات ، من بين مواضيع أخرى .

◆ كانت الصين مدافعة وفاعلة في النهوض بقضية حقوق الإنسان الدولية. تقدر دراسة للبنك الدولي ، إذا تم تنفيذها بالكامل ، أن مبادرة الحزام والطريق يمكن أن تنتشل 32 مليون شخص من الفقر المعتدل - أولئك الذين يعيشون على أقل من 3.2 دولار في اليوم. إنه يوضح كيف يمكن للمشاركة في تعاون الحزام والطريق أن تعزز حقوق الإنسان في المزيد من البلدان. في مواجهة الوباء ، أطلقت الصين أكبر عملية إنسانية عالمية لها منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، ودافعت عن بناء مجتمع عالمي للصحة للجميع. لمعالجة عجز التنمية العالمية ، اقترحت الصين مبادرة التنمية العالمية (GDI) التي ترى تحسين رفاهية الناس وتحقيق تنمية بشرية شاملة كهدف وهدف أساسي. وقد تم ترديد ودعم دليل التنمية العالمية من قبل أكثر من 100 دولة والعديد من المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة. تحفز المبادرة إجماعًا دوليًا واسع النطاق من أجل التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، وتبني التآزر الدولي من أجل التنمية المنسقة ، وبالتالي توفير دعامة قوية للنهوض بقضية حقوق الإنسان الدولية.

الحق في الحياة له أهمية قصوى ، حيث أن البقاء هو أساس جميع حقوق الإنسان. بفضل المعدات والتقنيات الطبية الأكثر تقدمًا في العالم ، سجلت الولايات المتحدة أكبر عدد من الإصابات والوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في العالم. لقد تم تسييس الاستجابة الوبائية إلى حد بعيد ، وأصبحت أداة ورافعة لمهاجمة وتقويض ومعارضة بعضها البعض بين الجمهوريين والديمقراطيين. يركز السياسيون فقط على المكاسب السياسية ، دون اعتبار لحياة الناس العاديين وصحتهم. لقد قوضت السيطرة على الوباء ، والتي كانت غير علمية وغير متكافئة وغير مسؤولة ، بشكل خطير حق الشعب الأمريكي في الحياة والصحة.

حتى الآن ، تجاوز عدد القتلى COVID-19 في الولايات المتحدة المليون. ووفقًا لصحيفة The Atlantic ، فإن الوفيات "غير متوقعة ، ومبكرة ، ومؤلمة بشكل خاص ، ويمكن الوقاية منها في كثير من الحالات". حتى أن بعض السياسيين اقترحوا أن كبار السن قد يضحون بأنفسهم من أجل البلد وأن إنقاذ اقتصاد البلاد أهم من حياة كبار السن. تظهر بيانات المركز الأمريكي للوقاية من الأمراض ومكافحتها أن معظم ضحايا COVID تتراوح أعمارهم بين 65 عامًا وما فوق. يتوقع باحثو جامعة جنوب كاليفورنيا وبرينستون أنه بسبب الوفيات الوبائية العام الماضي ، سينخفض ​​متوسط ​​العمر المتوقع عند الولادة للأمريكيين بمقدار 1.13 سنة ، وهو أكبر انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية. "بالنسبة للسود ، سينخفض ​​متوسط ​​العمر المتوقع بمقدار 2.10 سنة ، وبالنسبة لللاتينيين ، سيتأثر ذلك أيضًا بمقدار 3.05 سنوات. يتأثر البيض أيضًا ، لكن انخفاضهم المتوقع أقل بكثير - 0.

تشير صحيفة واشنطن بوست إلى عدد أكبر بكثير وراء عدد القتلى المليون: هذا الرقم هو 9 ملايين - عدد الأمريكيين الذين فقدوا أزواجهم وأولياء أمورهم وأجدادهم وإخوتهم وأطفالهم بسبب COVID. قدرت دراسة أجرتها إمبريال كوليدج لندن أن أكثر من 250.000 طفل أمريكي فقدوا أحد والديهم أو مقدم رعاية لهم بسبب COVID-19 بحلول 23 مايو 2020. وتشير الأرقام الصادرة عن مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية في مارس 2022 إلى أن ما يصل إلى 23 مليون شخص في الولايات المتحدة ربما يكونون قد طوروا "COVID طويلاً" ، ويقدر أن مليون شخص يعانون من الأعراض قد يتم طردهم من العمل.

الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تفشيًا لعنف السلاح. يبلغ عدد سكانها 333 مليونًا أو 4 في المائة من إجمالي سكان العالم ، ويمتلكون أكثر من 400 مليون بندقية أو 46 في المائة من جميع الأسلحة الخاصة في العالم. إنها تتصدر العالم من حيث ملكية الأسلحة ، وحوادث إطلاق النار بين الحين والآخر في الولايات المتحدة تقضي على أكثر من 110 أرواحًا في المتوسط ​​اليومي. يقول الكثير من الناس أنه من الأسهل شراء مسدس مقارنة بحليب الأطفال في الولايات المتحدة.

تُظهر بيانات موقع Gun Violence Archive الأمريكي مقتل حوالي 45000 أمريكي في حوادث عنف مسلح في عام 2021. في 24 مايو 2022 ، أودى إطلاق النار في مدرسة روب الابتدائية في تكساس بحياة 21 شخصًا ، من بينهم 19 طفلاً. حسب إحصائيات وسائل الإعلام الأمريكية ، فإن هذا هو إطلاق النار التاسع والثلاثين في الحرم الجامعي هذا العام. وفقًا لإحصاء واشنطن بوست ، وقع 202 حادث إطلاق نار جماعي في الولايات المتحدة في الأشهر الخمسة والنصف الأولى من هذا العام. على مدى عقود ، لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة أي إجراءات جوهرية لمعالجة مثل هذه المشاكل. في السنوات الخمس والعشرين الماضية ، فشلت الحكومة الفيدرالية الأمريكية في تطبيق أي قانون للسيطرة على الأسلحة. لاحظت صحيفة نيويورك تايمز أن "الولايات المتحدة أصبحت غير خاضعة للحكم ليس بسبب الخلافات السياسية أو الاحتجاج أو الافتقار إلى الكياسة ، ولكن لأن هذه دولة غير مستعدة لحماية مواطنيها ورعايتهم - نسائها ،

على الرغم من ادعاء الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أن "جميع الرجال خلقوا متساوين" ، فقد تم الحفاظ على العبودية في دستورها لعام 1789. على الرغم من أن الولايات المتحدة قد ألغت الفصل العنصري على السطح ، إلا أن التفوق الأبيض لا يزال يعيث الفوضى ، ولا يزال التمييز المنهجي ضد الأقليات العرقية قائمًا حتى يومنا هذا. أدت العنصرية الراسخة ، التي تفاقمت بسبب فيروس كورونا ، إلى زيادة جديدة في جرائم الكراهية ضد الأمريكيين من أصل آسيوي. في الوقت نفسه ، يستمر الاضطهاد العرقي للسكان الأصليين ، ويزداد التمييز ضد المجتمع المسلم سوءًا ، ويتفاقم الانقسام الاقتصادي العرقي ، ويتفاقم عدم المساواة العرقية يومًا بعد يوم. ما يقرب من 60 عامًا على خطاب مارتن لوثر كينج "لدي حلم" ، لا يزال الناس يرون حقيقة وحشية كما تنعكس في نداء جورج فلويد "لا أستطيع التنفس".

◆ من خلال الذبح والطرد والتعقيم والاستيعاب القسري ، ارتكبت الولايات المتحدة إبادة جماعية ضد الأمريكيين الأصليين ، مما أدى إلى انخفاض حاد في عدد سكانها من خمسة ملايين في عام 1492 إلى 250.000 في أوائل القرن العشرين. لطالما تم إهمال الجالية الأمريكية الأصلية والتمييز ضدها. تم سحق الثقافة الأصلية بشكل أساسي ، وتعرض الميراث عبر الأجيال لحياة وأرواح السكان الأصليين لتهديدات شديدة. تقوم العديد من البرامج الإحصائية الحكومية الأمريكية إما بإهمالها تمامًا أو تصنيفها ببساطة على أنها "برامج أخرى".

قالت شانون كيلر أولوغلين ، الرئيس التنفيذي والمحامي لجمعية شؤون الهنود الأمريكيين ، إن الأمريكيين الأصليين لديهم ثقافات ولغات متنوعة ، لكن غالبًا ما يُنظر إليهم ليس كمجموعة عرقية ، ولكن كطبقة سياسية ذات استقلالية محدودة تستند إلى المعاهدات مع الحكومة الاتحادية. وعلقت مجلة The Atlantic أنه من الطرد والذبح والاندماج القسري في التاريخ إلى انتشار الفقر والإهمال الحالي ، فإن الهنود الأمريكيين ، الذين كانوا في يوم من الأيام مالكًا لهذه القارة ، أصبح لديهم الآن صوت ضعيف جدًا في المجتمع الأمريكي.

فرضت حكومة الولايات المتحدة نظام المدارس الداخلية في مناطق الأمريكيين الأصليين لفرض تعليم اللغة الإنجليزية والمسيحية على الأطفال الأمريكيين الأصليين. كما سنت قوانين تحظر على الأمريكيين الأصليين أداء الطقوس الدينية التي تم تناقلها عبر الأجيال. أشار مقال بعنوان "يجب على الولايات المتحدة أن تحسب حساب الإبادة الجماعية الخاصة بها" نشره موقع السياسة الخارجية في 11 أكتوبر 2021 إلى أنه على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين ، كان هناك أكثر من 350 مدرسة داخلية محلية ممولة من الحكومة في جميع أنحاء الولايات المتحدة. مئات الآلاف من أطفال السكان الأصليين مروا بهذه المدارس أو ماتوا فيها. كان الغرض من المدارس الداخلية الهندية هو استيعاب أطفال السكان الأصليين ثقافيًا عن طريق نقلهم قسرًا من عائلاتهم ومجتمعاتهم إلى مرافق سكنية بعيدة حيث تم قمع هوياتهم ولغاتهم ومعتقداتهم من الهنود الأمريكيين وألاسكا الأصليين وهاواي الأصليين بالقوة. لم تكن الولايات المتحدة مسؤولة أخلاقيا فحسب ، بل كانت أيضا مسؤولة قانونيا عن جريمة الإبادة الجماعية ضد شعبها.

تعتقد الكاتبة الأمريكية الأصلية ريبيكا ناجل أن المعلومات المتعلقة بالأمريكيين الأصليين قد أزيلت بشكل منهجي من وسائل الإعلام الرئيسية والثقافة الشعبية. وفقًا لتقرير صادر عن الرابطة الوطنية الهندية للتعليم ، فإن 87 بالمائة من كتب التاريخ المدرسية الأمريكية على مستوى الولاية لا تذكر تاريخ ما بعد عام 1900 للسكان الأصليين. وفقًا لمؤسسة سميثسونيان ، فإن الأشياء التي يتم تدريسها عن الأمريكيين الأصليين في المدارس الأمريكية مليئة بالمعلومات غير الدقيقة وتفشل في تقديم الصورة الحقيقية لمعاناة السكان الأصليين. قال ريك سانتوروم ، السناتور الجمهوري السابق ، علنًا في مؤسسة Young America: "لقد ولدنا أمة من لا شيء. أعني ، لم يكن هناك شيء ... ولكن بصراحة ، ليس هناك الكثير من الثقافة الأمريكية الأصلية في الثقافة الأمريكية."

أصبح الخوف من الإسلام والتمييز والقمع ضد المسلمين والإسلام في المجتمع الأمريكي العام أكثر وضوحًا. لاحظ تقرير بلومبرج في 9 سبتمبر 2021 أن التمييز ضد المسلمين في الولايات المتحدة قد ازداد في العقدين التاليين لأحداث 11 سبتمبر. في نفس اليوم ، استشهدت وكالة أسوشيتد برس باستطلاع وجد أن 53 بالمائة من الأمريكيين لديهم آراء سلبية تجاه الإسلام. قال مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير) في تقريره لعام 2021 إنه يتلقى عددًا متزايدًا من الشكاوى كل عام حول التنمر وخطاب الكراهية ضد المسلمين.

وفقًا لنتائج الاستطلاع الذي نشره معهد Othering & Belonging في جامعة كاليفورنيا في بيركلي في 29 أكتوبر 2021 ، قال 67.5 بالمائة من المشاركين المسلمين إنهم عانوا من الإسلاموفوبيا ، وقال 93.7 بالمائة ممن شملهم الاستطلاع إن الكراهية ضد المسلمين كانت أثرت على صحتهم العقلية أو العاطفية إلى حد ما.

◆ الولايات المتحدة لديها مشاكل خطيرة تتعلق بالاتجار بالبشر والعمل القسري. ولم تصدق بعد على اتفاقية العمل الجبري (1930) ، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كل عام ، يتم تهريب ما يقرب من 100000 شخص إلى الولايات المتحدة للعمل الجبري. اليوم ، هناك ما لا يقل عن نصف مليون شخص مستعبد في الولايات المتحدة. ما يقرب من 240.000 إلى 325.000 امرأة وطفل هم ضحايا العبودية الجنسية.

◆ أصبح المهاجرون واللاجئون أداة للتنافس الحزبي والتنافس السياسي في الولايات المتحدة. الحكومة تغير قواعدها وأنظمتها بشكل متقلب ، وتطبق القوانين بعنف ، وتعرض المهاجرون لمعاملة غير إنسانية مثل الاحتجاز المطول والتعذيب والعمل القسري. تُظهر البيانات الصادرة عن دورية الحدود الأمريكية أنه في السنة المالية 2021 ، مات ما يصل إلى 557 مهاجراً على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة ، أي أكثر من ضعف السنة المالية السابقة ، مسجلاً أعلى رقم منذ بدء السجلات في عام 1998. في نفس العام ، اعتقلت الولايات المتحدة أكثر من 1.7 مليون مهاجر على الحدود الجنوبية ، بينهم 45000 طفل. في سبتمبر 2021 ، احتشد أكثر من 15000 طالب لجوء من هايتي تحت جسر في بلدة ديل ريو الحدودية بتكساس ، وناموا في خيام قذرة أو قذرة في درجات حرارة شديدة الحرارة. ومحاطة بالقمامة في ظل ظروف معيشية مزرية. قامت سلطات دوريات الحدود الأمريكية بوحشية مع طالبي اللجوء ، حيث قامت بدوريات على ظهور الخيل ، ولوحوا بركوب الخيل ، ودفعوا باتجاه الحشود لطردهم في النهر. وعلقت CNN بأن هذا المشهد يذكرنا بالعصر المظلم في التاريخ الأمريكي عندما كانت دوريات العبيد تستخدم للسيطرة على العبيد السود.

◆ غض الطرف عن الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان لشعبها ، فقد هاجمت حكومة الولايات المتحدة دولًا أخرى عن عمد وتدخلت في شؤونها الداخلية باسم حقوق الإنسان ، متحدية الحق بالقوة والدوس على العدالة بدافع الأنانية فائدة.

منذ عام 2001 ، شنت الولايات المتحدة حربًا أو نفذت عمليات عسكرية في حوالي 80 دولة باسم "الحرب على الإرهاب" ، مما أدى إلى مقتل أكثر من 900 ألف شخص ، من بينهم 300 ألف مدني. لقد تركت الحرب التي دامت 20 عامًا والتي شنتها الولايات المتحدة أفغانستان مدمرة وفقيرة. قُتل ما مجموعه 47،245 مدنيًا أفغانيًا و 66،000 إلى 69،000 جندي وضابط شرطة أفغاني لا علاقة لهم بأحداث 11 سبتمبر وتشريد أكثر من 10 ملايين نتيجة للعمليات الأمريكية. لقد دمرت الحرب في أفغانستان أسس التنمية الاقتصادية وأفسدت الشعب الأفغاني. عندما انسحبت الولايات المتحدة من أفغانستان ، جمدت على الفور مليارات الدولارات من احتياطيات النقد الأجنبي في البنك المركزي الأفغاني ، مما دفع الاقتصاد الأفغاني إلى حافة الانهيار وزاد الأمور سوءًا على الشعب الأفغاني.

في الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، نددت العديد من الدول بالولايات المتحدة باعتبارها "أكبر مدمر لحقوق الإنسان في العالم" وحثتها على معالجة مشاكلها الجسيمة في مجال حقوق الإنسان.

◆ كانت الولايات المتحدة خبيرة في الاحتجاز التعسفي والتعذيب. تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" ، أنشأت وكالة المخابرات المركزية مواقع سوداء في 54 دولة ومنطقة على الأقل على مر السنين ، حيث تم اعتقال أكثر من 100000 شخص. قالت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين المعينين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، في بيان صدر في 10 يناير / كانون الثاني 2022 ، إن الولايات المتحدة احتجزت أشخاصًا تعسفيًا دون محاكمة وعرضتهم للتعذيب أو سوء المعاملة في خليج غوانتانامو لمدة 20 عامًا في انتهاك للقانون. القانون الدولي لحقوق الإنسان ، واصفا ذلك بأنه "وصمة عار على التزام حكومة الولايات المتحدة بسيادة القانون". يجب على الولايات المتحدة مواجهة وحل مشاكلها النظامية والمزمنة في مجال حقوق الإنسان ، والتفكير في الكوارث الإنسانية والجرائم التي تسببت فيها في جميع أنحاء العالم ،

خطأ 7: لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة "صين واحدة" ، التي يسترشد بها قانون العلاقات مع تايوان ، والبيانات المشتركة الثلاثة ، والتأكيدات الستة. سياستها بشأن تايوان لم تتغير.

**\*\*التحقق من الواقع:** يعد مبدأ الصين الواحدة معيارًا راسخًا للعلاقات الدولية وإجماعًا عالميًا للمجتمع الدولي. لقد تصرفت الولايات المتحدة بلا إخلاص ، وواصلت التراجع عن التزاماتها والتوافق الذي توصلت إليه مع الصين ، وحاولت إضعاف وتقويض مبدأ الصين الواحدة واستخدام تايوان لاحتواء الصين. هذا تهديد رئيسي للسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان.

◆ في أكتوبر 1971 ، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بأغلبية ساحقة القرار رقم 2758 ، الذي قرر إعادة المقعد القانوني لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، وحل نهائيًا قضية جمهورية الصين الشعبية. تمثيل الصين في الأمم المتحدة سياسياً وقانونياً وإجرائياً. أشارت الفتاوى القانونية الرسمية لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة صراحةً إلى أن "الأمم المتحدة تعتبر" تايوان "مقاطعة صينية ليس لها وضع منفصل" ، و "السلطات" في "تايبيه" لا تعتبر ... التمتع بأي شكل من أشكال الوضع الحكومي "، و" الإشارة إلى "تايوان" ... يجب أن تقرأ "تايوان ، مقاطعة الصين" ".

على أساس مبدأ صين واحدة ، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 181 دولة ، بما في ذلك الولايات المتحدة.

◆ قدمت الولايات المتحدة الالتزامات التالية للصين فيما يتعلق بمبدأ الصين الواحدة في البيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة.

في بيان شنغهاي الصادر في عام 1972 ، صرحت الولايات المتحدة صراحةً أن "الولايات المتحدة تقر بأن جميع الصينيين على جانبي مضيق تايوان يؤكدون أن هناك صينًا واحدة وأن تايوان جزء من الصين. ولا تتحدى حكومة الولايات المتحدة هذا الموقف ".

في البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية الصادر في عام 1978 ، صرحت الولايات المتحدة بوضوح أن "الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين" ؛ "إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بالموقف الصيني المتمثل في أنه لا توجد سوى صين واحدة وتايوان جزء من الصين".

في بيان 17 أغسطس الصادر في عام 1982 ، صرحت الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه أنه "في البيان المشترك بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية في 1 يناير 1979 ، والصادر عن حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين ، وأقرت بالموقف الصيني المتمثل في أنه لا توجد سوى صين واحدة وتايوان جزء من الصين "، وأن" ليس لديها نية التعدي على سيادة الصين وسلامة أراضيها ، أو التدخل في الشؤون الداخلية للصين ، أو اتباع سياسة "صينين" أو "صين واحدة ، وتايوان واحدة".

ووفقًا لهذا البيان ، "تذكر حكومة الولايات المتحدة أنها لا تسعى إلى تنفيذ سياسة طويلة الأجل لمبيعات الأسلحة إلى تايوان ، وأن مبيعاتها من الأسلحة إلى تايوان لن تتجاوز ، من حيث النوعية أو الكمية ، المستوى من تلك التي تم توريدها في السنوات الأخيرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين ، وأنها تعتزم تقليص مبيعاتها للأسلحة إلى تايوان تدريجيًا ، مما يؤدي ، على مدى فترة من الزمن ، إلى حل نهائي. وفي التصريح بذلك ، تعترف الولايات المتحدة بموقف الصين الثابت فيما يتعلق بالتسوية الشاملة لهذه القضية ".

◆ بدلاً من الالتزام الصادق بالتزاماتها تجاه تايوان ، استمرت الولايات المتحدة في التراجع عن التاريخ.

على الجبهة السياسية ، أضافت الولايات المتحدة ما يسمى بـ "قانون علاقات تايوان" و "الضمانات الستة" للتعبير عن سياسة صين واحدة ، مع قائمة متزايدة من هذه البادئات. تم وضع كلتا البادتين من جانب واحد من قبل الجانب الأمريكي في انتهاك لالتزاماته الواردة في البيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة بالإضافة إلى مبدأ الصين الواحدة الذي أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2758 ولاحظه المجتمع الدولي على نطاق واسع. إنها غير قانونية وباطلة وباطلة منذ البداية ، ولم تعترف بها الصين أبدًا ورفضتها بشدة منذ البداية. كما انتهكت الولايات المتحدة التزامها بالحفاظ على علاقات غير رسمية مع تايوان فقط وواصلت رفع مستوى المشاركة. فى السنوات الاخيرة، قام مسؤولون أميركيون كبار ، بمن فيهم وزير الصحة والخدمات الإنسانية ووكيل وزارة الخارجية وأعضاء في الكونغرس ، بزيارة تايوان. كما التقى سفراء الولايات المتحدة في الخارج بمن يسمون "بممثلي" تايوان في البلدان المضيفة لهم.

في المجال العسكري ، تراجعت الولايات المتحدة عن التزامها "بأنها تعتزم تقليص مبيعاتها للأسلحة إلى تايوان تدريجياً ، مما يؤدي ، على مدى فترة من الزمن ، إلى حل نهائي". بدلاً من وقف مبيعات الأسلحة ، باعت أسلحة على نطاق أوسع وبقدرة معززة بما في ذلك أسلحة هجومية مثل الصواريخ المضادة للإشعاع وطوربيدات ثقيلة الوزن وطائرات مقاتلة من طراز F-16V. حتى الآن ، تجاوز الحجم الإجمالي لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان 70 مليار دولار أمريكي. وفقًا لتقارير رويترز ووكالات جديدة أخرى ، كانت قوات العمليات الخاصة الأمريكية تتناوب على تايوان بشكل مؤقت للتدريب مع القوات التايوانية.

منذ عام 2021 ، صرح الزعيم الأمريكي علنًا في ثلاث مناسبات أن الولايات المتحدة ستساعد في الدفاع عن تايوان في حالة نشوب حرب في مضيق تايوان.

على الصعيد الدولي ، تساعد الولايات المتحدة تايوان في توسيع ما يسمى بـ "الفضاء الدولي". في الآونة الأخيرة ، كانت الولايات المتحدة تنشر على الصعيد العالمي مغالطة أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2758 لم يحدد وضع تايوان ، وأن كل دولة يجب أن تكون قادرة على تحديد معالم سياسة "صين واحدة" الخاصة بها. وقد دافعت بقوة عن دعم مشاركة تايوان كمراقب في الدورة الخامسة والسبعين لجمعية الصحة العالمية ، بل وساعدت بشكل صارخ في تعزيز "العلاقات الدبلوماسية" لتايوان.

◆ هذه التصرفات الأمريكية انتهكت التزامها بأنه "ليس لديها نية ... انتهاج سياسة" صينين "أو" صين واحدة ، وتايوان واحدة ". في حديثه في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام 2022 ، قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر ، "إن فهمي للاتفاقية (التي تم التوصل إليها بين الصين والولايات المتحدة عند إقامة العلاقات الدبلوماسية) كان أن الولايات المتحدة ستتمسك بمبدأ صين واحدة ... من الضروري الحفاظ على هذه المبادئ ، ولا ينبغي للولايات المتحدة عن طريق الحيلة أو العملية التدريجية أن تطور شيئًا من حل صينين ".

◆ تعمل سلطات الحزب الديمقراطي التقدمي بعناد على دفع أجندتها الانفصالية "استقلال تايوان" ، وكانت الولايات المتحدة تشجع وتدعم قوى "استقلال تايوان" بشكل علني وسري. هذا هو السبب الجذري للتوترات الحالية عبر مضيق تايوان. للدفاع عن السلام عبر مضيق تايوان وما وراءه ، يجب علينا إحباط الاتجاه المتنامي لـ "استقلال تايوان" والتواطؤ بين الولايات المتحدة وتايوان. يجب عدم الطعن في مبدأ الصين الواحدة. يجب عدم المساس بسيادة الصين ووحدة أراضيها. ويجب عدم تجاوز الخط الأحمر الذي يقضي بأنه لا ينبغي لأحد أن ينتهج سياسة "صينين" أو "صين واحدة ، وتايوان واحدة". إن الصين واثقة تماما وقادرة ومستعدة لكبح جماح الأنشطة الانفصالية "استقلال تايوان" بحزم ، إحباط جميع التدخلات الخارجية بحزم ، والحفاظ بشدة على سيادتها وسلامة أراضيها. يتعين على الولايات المتحدة الالتزام ببنود البيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة ، واتباع سياسة صين واحدة حقيقية ، والعمل وفقًا لالتزاماتها بما في ذلك عدم دعم "استقلال تايوان". يتعين على الولايات المتحدة أن تفكر بصدق في سلوكها الرجعي والخاطئ وأن تتخلى عن اللعب بالنار في مسألة تايوان. خلاف ذلك ، فإنه سيعرض للخطر بشكل خطير السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان ، ويقوض العلاقات الصينية الأمريكية ويتكبد تكلفة لا تطاق.

خطأ 8: تقف الولايات المتحدة مع دول وشعوب حول العالم ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في منطقة شينجيانغ ، حيث تم وضع أكثر من مليون شخص في معسكرات الاعتقال بسبب هويتهم العرقية والدينية.

**التحقق من الواقع:** حقوق الإنسان لجميع المجموعات العرقية في شينجيانغ محمية بالكامل. لا توجد "إبادة جماعية" أو "جرائم ضد الإنسانية" في شينجيانغ. تنشر الولايات المتحدة معلومات مضللة حول شينجيانغ لمجرد خلق ذريعة لتشويه سمعة الصين ومهاجمتها.

◆ لا تتعلق القضايا المتعلقة بشينجيانغ بحقوق الإنسان ، ولكنها تتعلق بمكافحة العنف والإرهاب والانفصالية. وفقًا للأرقام المتاحة ، بين عام 1990 ونهاية عام 2016 ، كان هناك عدة آلاف من الهجمات العنيفة والإرهابية في شينجيانغ ، مما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من الأبرياء ومئات من ضباط الشرطة ، وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات.

ردًا على هذه التهديدات الحقيقية ، عملت شينجيانغ بحزم على محاربة الإرهاب والتطرف وفقًا للقانون. في الوقت نفسه ، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداعمة ، مثل تحسين معيشة الناس ، وزيادة الوعي العام بالقانون ، وتقديم المساعدة من خلال مراكز التعليم والتدريب المهني. وهكذا تم كبح اتجاه الأنشطة الإرهابية المتكررة بشكل فعال. لم يكن هناك عمل إرهابي عنيف في شينجيانغ منذ خمس سنوات متتالية وأكثر. تتمتع المنطقة بالأمن والاستقرار الاجتماعي والتنمية الجيدة. تمت حماية سلامة وأمن الناس من جميع المجموعات العرقية بشكل فعال.

◆ "الإبادة الجماعية" في شينجيانغ هي "أكذوبة القرن" الكاملة. على مدار الستين عامًا الماضية وأكثر ، زاد عدد الأويغور من 2.2 مليون إلى حوالي 12 مليونًا ، ونما متوسط ​​العمر المتوقع لديهم من 30 إلى 75 عامًا.

مع الاستقرار السائد في شينجيانغ ، يعيش السكان المحليون ويعملون في سلام وسعادة. لقد أحرزت المنطقة تقدمًا غير مسبوق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياة الناس. بين عامي 2014 و 2019 ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في شينجيانغ من 919.59 مليار يوان إلى 1.36 تريليون يوان ، بمتوسط ​​معدل نمو سنوي قدره 7.2 في المائة ، في حين نما نصيب الفرد من الدخل المتاح بمتوسط ​​معدل سنوي قدره 9.1 في المائة. لقد تحققت إنجازات ملحوظة في القضاء على الفقر المدقع. تم انتشال جميع الفقراء البالغ عددهم 3.09 مليون شخص بالمعايير الحالية من براثن الفقر ، مما يجعل الفقر المدقع شيئًا من الماضي في شينجيانغ.

تمت حماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأعراق في شينجيانغ بشكل فعال. تتمتع جميع المجموعات العرقية ، بغض النظر عن سكانها ، بوضع قانوني متساو وتتمتع بحرية المعتقد الديني وحقوق مختلفة وفقًا للقانون ، بما في ذلك المشاركة في إدارة شؤون الدولة ، وتلقي التعليم ، واستخدام لغاتهم الخاصة ، والحفاظ على ثقافتهم التقليدية.

◆ في يوليو 2019 ، أرسل الممثلون الدائمون لأكثر من 50 دولة في جنيف رسالة مشتركة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان ، يشيدون بإنجازات الصين في مكافحة الإرهاب وإزالة التطرف وحماية حقوق الإنسان. في أكتوبر 2019 ، تحدثت أكثر من 60 دولة في اللجنة الثالثة للدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأشادت بالتقدم الهائل في مجال حقوق الإنسان في شينجيانغ. في يونيو 2021 ، أدلى أكثر من 90 دولة ببيانات مشتركة أو منفصلة في مجلس حقوق الإنسان لدعم الصين. في غضون ذلك ، أخذت كندا زمام المبادرة في مهاجمة الصين بشأن القضايا المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ والتبت. ما يزيد قليلاً عن 40 دولة رددت انتقادات كندا ، ولم يكن أي منها من العالم الإسلامي.

◆ في السنوات الأخيرة ، قام أكثر من 2000 شخص من أكثر من 100 دولة ، بما في ذلك الخبراء والعلماء والصحفيين والدبلوماسيين والشخصيات الدينية ، بزيارة شينجيانغ ، وشهدوا الوحدة والانسجام والسعادة للشعب من جميع المجموعات العرقية في شينجيانغ.

◆ إن ما يسمى بـ "الإبادة الجماعية" في شينجيانغ هو كذبة ابتكرتها القوى المعادية للصين ممثلة بالباحث الألماني المناهض للصين أدريان زينز. وهو عضو في جماعة "ضحايا الشيوعية التذكارية" اليمينية المتطرفة التي ترعاها الحكومة الأمريكية ، وشخصية رئيسية في منظمة مناهضة للصين أسستها وكالات الاستخبارات الأمريكية. وهو أيضا عنصري. "بحثه" مليء بالتناقضات والافتراءات والتلاعب بالبيانات. ليس لديها أي مصداقية أكاديمية ولا يمكن إجازتها للنشر الأكاديمي. على سبيل المثال ، يدعي الرسم البياني في "ورقة" Zenz أن المواضع الجديدة للـ IUD في شينجيانغ تتراوح بين 800 و 1400 لكل شخص كل عام ، مما يعني أن كل امرأة في المنطقة يجب أن تخضع لأربع إلى ثماني عمليات جراحية من هذا القبيل كل يوم. هذا تماما ضد الفطرة السليمة.

◆ في 29 يونيو 2020 ، نشرت مؤسسة جيمستاون الأمريكية "تقريرًا بحثيًا" بقلم أدريان زينز ، اتهم فيه الحكومة الصينية زوراً بارتكاب "إبادة جماعية" ضد الأقليات العرقية في شينجيانغ.

عند إصدار التقرير ، قام السياسيون الأمريكيون ، بمن فيهم وزير الخارجية آنذاك مايك بومبيو ، والسفير المتجول للحرية الدينية الدولية سام براونباك ، والسناتور ماركو روبيو ، وممثل مجلس النواب جيم ماكغفرن بالتدخل على الفور لإثارة اتهام "الإبادة الجماعية". ذهب روبيو وماكغفرن والسناتور جون كورنين والسناتور روبرت مينينديز إلى حث الإدارة على اتخاذ قرار بشأن الإبادة الجماعية لسياسة الصين بشأن شينجيانغ. تناقض الاستنتاج الذي توصل إليه المحامون في مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية ، أعلن بومبيو "لقد قررت أن جمهورية الصين الشعبية ترتكب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ ، الصين ، تستهدف مسلمي الأويغور وأفراد عرقية وعرقية أخرى. الأقليات الدينية "في 19 كانون الثاني (يناير) 2021 ، اليوم الأخير من الإدارة السابقة. وقد اتبعت الإدارة الحالية نفس الموقف واستمرت في الادعاء بارتكاب "إبادة جماعية" في شينجيانغ. وهذا يفضح كذلك النية الحقيقية للولايات المتحدة في التلاعب السياسي باسم حقوق الإنسان.

◆ قام مؤتمر الأويغور العالمي ، وهو منظمة انفصالية مناهضة للصين ، بتوظيف أشخاص مثل Sayragul Sauytbay و Tursunay Ziawudun للإدلاء ببيانات كاذبة ونشر كل أنواع الأكاذيب حول "الاضطهاد". في أكثر من 70 مؤتمرًا صحفيًا عقدته حتى الآن منطقة شينجيانغ أويغور ذاتية الحكم ، تم فضح الأكاذيب التي تنشرها القوى المناهضة للصين بحقائق ثابتة. على سبيل المثال ، فإن بعض "فناني الأداء" الذين ادعوا أنهم ضحايا التعقيم القسري في مراكز التعليم والتدريب المهني لم يذهبوا أبدًا إلى أحد. يعيش أفراد الأسرة أو الأصدقاء الذين أفاد بعض "فناني الأداء" عن فقدهم في الواقع حياة طبيعية في شينجيانغ.

◆ الادعاء الكاذب حول "احتجاز الملايين من الأويغور" في مراكز التعليم والتدريب بدأ ونشره "المدافعون الصينيون عن حقوق الإنسان" ، وهي منظمة غير حكومية تدعمها حكومة الولايات المتحدة. بناءً على مقابلات مع ثمانية من الأويغور وتقدير تقريبي ، توصلت المنظمة إلى نتيجة غير معقولة مفادها أن 10 بالمائة على الأقل من 20 مليون شخص في شينجيانغ محتجزون في "معسكرات إعادة التأهيل".

لا تختلف مراكز التعليم والتدريب في شينجيانغ في طبيعتها عن مراكز مكافحة التطرف أو الإصلاح المجتمعي وبرامج المقاومة وفك الارتباط في العديد من البلدان الأخرى. لقد ثبت أنه استكشاف ناجح في مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف ، بما يتفق مع مبدأ وروح قرارات مكافحة الإرهاب بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف. في المراكز ، يكتسب المتدربون كفاءة أكبر في اللغة الصينية القياسية المنطوقة والمكتوبة وقابلية التوظيف ، ويكتسبون إحساسًا أقوى بالهوية الوطنية والمواطنة وسيادة القانون. بحلول أكتوبر 2019 ، تخرج جميع المتدربين من المراكز. معظمهم لديهم عمل ثابت بعد العثور على وظائف بأنفسهم أو بمساعدة الحكومة ،

◆ تقوم الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى بإثارة قضية حقوق الإنسان في شينجيانغ في تجاهل تام للواقع الأساسي لحماية حقوق الإنسان والتنمية هناك. لقد أصبحت وسيلة لهم لتحقيق هدفهم الاستراتيجي المتمثل في استخدام شينجيانغ ذريعة لاحتواء الصين. قال لورنس ويلكرسون ، العقيد المتقاعد بالجيش الأمريكي ورئيس أركان وزير الخارجية السابق كولن باول ، علنًا في أغسطس 2018 أن أحد الأهداف الثلاثة لوجود الجيش الأمريكي في أفغانستان هو احتواء الصين - "إذا كانت وكالة المخابرات المركزية قد ترغب في زعزعة استقرار الصين ، ستكون هذه أفضل طريقة للقيام بذلك - لتشكيل اضطرابات ، والانضمام إلى هؤلاء الأويغور في دفع ... بكين من الأماكن الداخلية بدلاً من الخارج ".

خطأ 9: فرض الحزب الشيوعي الصيني إجراءات قاسية مناهضة للديمقراطية في هونغ كونغ تحت ستار الأمن القومي. ينتهك قمع بكين للحرية في هونغ كونغ التزاماتها المتعلقة بالتسليم ، المنصوص عليها في الإعلان الصيني البريطاني المشترك.

**\*\*التحقق من الواقع:** من خلال مهاجمة وتشويه قانون حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (HKSAR) ، فإن ما تفعله الولايات المتحدة حقًا هو التدخل في شؤون هونغ كونغ وجعل هونغ كونغ "رأس جسر" للتسلل والتدخل ضد البر الرئيسى. هونغ كونغ هي هونغ كونغ الصينية. شؤون هونغ كونغ هي شؤون داخلية للصين بحتة ولا تتحمل أي تدخل من الولايات المتحدة.

◆ لفترة طويلة ، تواطأت الولايات المتحدة مع القوى المعادية للصين ، والقوى المزعزعة للاستقرار في هونغ كونغ ، وتدخلت في الأجندة السياسية لهونغ كونغ ، وأثارت التوترات الاجتماعية ، بل وتدخلت بشكل مباشر في شؤون هونغ كونغ. انتقد القنصل العام للولايات المتحدة في هونغ كونغ علنًا حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بشأن التعديلات التشريعية المقترحة في عام 2019 ودولة واحدة ونظامان. كما التقى مسؤولون من القنصلية العامة الأمريكية في هونج كونج بمن يسمى بقادة المشاغبين. اعترف المشاغبون صراحة أنهم ناقشوا مع الولايات المتحدة العملية التشريعية لقانون هونغ كونغ لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام 2019 وحثوا الولايات المتحدة على التوقف عن تصدير الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي إلى شرطة هونغ كونغ.

◆ بتمويل وتحريض من الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) و "القفازات البيضاء" الأخرى التابعة للحكومة الأمريكية ، ارتكب المشاغبون المناهضون للصين في هونغ كونغ أعمال تخريب ونهب وإشعال النيران باسم ما يسمى بالكفاح من أجل "الديمقراطية" و " الحرية "، واقتحمت بعنف مبنى المجلس التشريعي (LegCo) في هونغ كونغ. حتى أن NED ظهرت علانية في الشارع لتوجيه الأنشطة ذات الصلة ، في محاولة لشن "ثورة ملونة" في هونغ كونغ. اتصلت NED بالأحزاب والجماعات والمنظمات المعارضة في هونغ كونغ من خلال المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية التابع لها أو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI). قام المعهد الديمقراطي الوطني بتمويل "مسيرات 1 يوليو" التي نظمتها المعارضة لعرقلة التشريع الخاص بالمادة 23 ،

وفقًا لموقع NED الإلكتروني ، تم إنفاق مليوني دولار أمريكي على 11 مشروعًا متعلقًا بهونج كونج في عام 2020 ، مع التركيز بشكل خاص على تعطيل انتخابات المجلس التشريعي. تشمل المشاريع الرئيسية: "تعزيز مراقبة المواطنين للانتخابات" ، والتي قدمت مساعدة فنية ومالية للمجموعات التي تم تشكيلها حديثًا والتي تزعزع الاستقرار في هونغ كونغ ، وشجعتهم على عرقلة انتخابات المجلس التشريعي عن طريق مراقبة الانتخابات ، وطرق الخروج من التصويت ، وما إلى ذلك. ؛ "تضخيم وجهات نظر المواطنين حول المشاركة السياسية" ، التي جمعت ونشرت نتائج الدراسة الاستقصائية حول التطور الديمقراطي ، وحثت شباب هونغ كونغ على تبادل خبراتهم في المشاركة السياسية على الإنترنت ؛ "دعم الوحدة بين الطلاب النشطاء" ، الذي دعا إلى تنسيق أفضل بين المجموعات الطلابية في هونغ كونغ قبل انتخابات المجلس التشريعي ، وتوجيههم وتدريبهم لبناء القدرة على "التغيير الديمقراطي" والتواصل الدولي ولعب دور في تعطيل النظام الانتخابي ؛ و "بناء التضامن الإقليمي وتمكين حركة هونغ كونغ" ، التي سعت إلى تعزيز "الحركة الديمقراطية" في هونغ كونغ من خلال بناء الشبكة ، وتنمية الجيل القادم من "النشطاء الرائدين" في هونغ كونغ ، وإنشاء شبكة من "الحركة الديمقراطية" في آسيا.

◆ استخدم المسؤولون الأمريكيون "العنف" و "العار" لوصف اقتحام المتظاهرين لمبنى الكابيتول ، لكنهم وصفوا الأنشطة الإجرامية العنيفة في هونغ كونغ التي اعتدت على السكان وألحقت أضرارًا بالمرافق العامة بأنها "مشهد جميل يستحق المشاهدة". استخدمت الشرطة الأمريكية عربات مصفحة لتفريق المتظاهرين ، وأساءت استخدام قوتها لضرب المتظاهرين وطردهم ، واعتقلت المتظاهرين بعد تعمد حثهم على السير في حارات المركبات مما يشكل انتهاكًا للقانون ، مع تشويه سمعة قانون حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. - الإجراءات المستندة إلى حماية حقوق الناس والنظام العام باعتبارها "انتهاكًا" لحقوق الإنسان.

◆ خلال أكثر من 150 عامًا من الحكم الاستعماري البريطاني ، لم تكن هناك ديمقراطية في هونغ كونغ على الإطلاق. لم يتم انتخاب أي من المحافظين ديمقراطيا من قبل سكان هونغ كونغ. في معظم الأوقات ، تم تعيين أعضاء Legco مباشرة من قبل الحاكم. في تناقض صارخ ، بعد عودة هونغ كونغ ، وفقًا للقانون الأساسي ، أصبحت هونغ كونغ تتمتع بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية المستقلة ، بما في ذلك سلطة الحكم النهائي. سكانها هم سادة الجمهورية العربية السورية كما ينص القانون والذين يديرون شؤونهم الخاصة في نطاق درجة عالية من الحكم الذاتي. إنهم يتمتعون بمجموعة واسعة من الحقوق والحريات الديمقراطية لم يسبق لها مثيل. هذه حقيقة يدركها كل شخص عاقل.

◆ الغرض من سن قانون الأمن القومي في هونغ كونغ هو سد الثغرات القانونية في حماية الأمن القومي في المنطقة الإدارية الخاصة. إنها خطوة شرعية وضرورية للرد على الأنشطة الإرهابية العنيفة والتدخل الخارجي غير القانوني في هونغ كونغ. تنص دساتير أكثر من 100 دولة على أن ممارسة الحقوق والحريات الأساسية يجب ألا تعرض الأمن القومي للخطر. وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، يمكن أن تخضع الحق في حرية الدين وحرية التعبير وحرية التجمع السلمي والمحاكمة العامة لتلك القيود التي ينص عليها القانون والضرورية لحماية الأمن والنظام العام. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لها أحكام مماثلة.

يستهدف قانون الأمن القومي على وجه التحديد أربع فئات من الجرائم: الانفصال والتخريب والأنشطة الإرهابية والتواطؤ مع دولة أجنبية أو مع عناصر خارجية لتعريض الأمن القومي للخطر. وتسعى إلى معاقبة عدد ضئيل من المجرمين الذين يعرضون الأمن القومي لخطر خطير ويحمي الغالبية العظمى من مواطني هونغ كونغ الملتزمين بالقانون. إنه يوفر حماية أفضل للحقوق والحريات التي يتمتع بها سكان هونغ كونغ والدرجة العالية من الاستقلال الذاتي لهونغ كونغ المنصوص عليها في القانون. إنه يهيئ الظروف اللازمة لمعالجة المشاكل العميقة الجذور في الاقتصاد والمتعلقة بمعيشة الناس. كما أنه يساعد في الحفاظ على سيادة القانون وبيئة الأعمال في هونغ كونغ ، وتخفيف مخاوف مجتمع الأعمال بشأن الاضطرابات الاجتماعية ،

على مدى العامين الماضيين أو نحو ذلك منذ سن قانون الأمن القومي ، تم تعزيز سيادة القانون في هونغ كونغ وضمانها بشكل أفضل. يستمر مؤشر سيادة القانون في هونغ كونغ في البقاء من بين الأعلى في العالم. المستثمرون الأجانب لديهم ثقة أقوى في المدينة. تشهد هونغ كونغ آفاقًا مشرقة للانتقال من الفوضى إلى النظام والازدهار. وفقًا لاستطلاع آراء AmCham Hong Kong Business لعام 2022 الصادر في وقت مبكر من هذا العام ، زاد عدد الشركات في هونغ كونغ المتفائلة بشأن توقعات الأعمال في هونغ كونغ بنسبة 18 بالمائة عن العام السابق ، في حين انخفض عدد الشركات المتشائمة بنسبة 17 بالمائة. .

الأساس القانوني للحكومة الصينية لحكم هونغ كونغ هو الدستور الصيني والقانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. الإعلان الصيني البريطاني المشترك لا علاقة له بهذا الصدد. عندما استأنفت الصين ممارسة السيادة على هونغ كونغ في عام 1997 ، تم الوفاء بجميع البنود المتعلقة بالمملكة المتحدة بموجب الإعلان المشترك. السياسات الأساسية المتعلقة بهونغ كونغ التي ذكرتها الصين في الإعلان المشترك هي إعلان الصين لسياساتها ، والتي تم تجسيدها بالكامل منذ ذلك الحين في القانون الأساسي الذي سنه المؤتمر الوطني لنواب الشعب. هذه السياسات لم تتغير. سوف تستمر في دعمها من قبل الصين. لا يعطي الإعلان المشترك أي مسؤولية للمملكة المتحدة بشأن هونج كونج ولا يمنحها أي حق في التدخل في شؤون هونج كونج بعد عودة هونج كونج. المملكة المتحدة ليس لها سيادة أو ولاية قضائية أو "

نفذت الحكومة المركزية في الصين بثبات سياسة دولة واحدة ونظامان. منذ عودة هونغ كونغ ، تم تنفيذ سياسة دولة واحدة ونظامان ، والتي بموجبها يدير شعب هونغ كونغ هونغ كونغ بدرجة عالية من الحكم الذاتي ، بجدية مع إنجازات معترف بها على نطاق واسع. أثبتت الممارسة تمامًا أن دولة واحدة ونظامان هي أفضل ترتيب مؤسسي لازدهار واستقرار هونغ كونغ على المدى الطويل. ستستمر الحكومة المركزية في ضمان بقاء سياسة دولة واحدة ونظامان دون تغيير ، والتمسك بها بشكل ثابت ، وعدم الانثناء أو التشويه من الناحية العملية.

◆ غض الطرف عن حقيقة أن الديمقراطية في هونغ كونغ قد تحسنت بطرق لم تكن موجودة قبل عودتها ، فقد تصرفت الولايات المتحدة ضد الرأي العام السائد في هونغ كونغ من أجل الوحدة والتقدم وأدلت بملاحظات غير مسؤولة على الدرجة العالية من الحكم الذاتي وحقوق الإنسان في هونغ كونغ. الحرية كـ "خطيب" الديمقراطية. وهذا يفضح فقط المعايير المزدوجة المنافقة وجدول الأعمال لزعزعة استقرار هونج كونج واحتواء الصين.

خطأ 10: تزعم الصين أنها تدافع عن السيادة ووحدة أراضيها بينما تقف مع الحكومة الروسية التي تنتهكها بوقاحة وتدافع عنها.

التحقق من الواقع: فيما يتعلق بقضية أوكرانيا ، التزمت الصين دائمًا بموقف موضوعي وعادل ، وهو موقف تشترك فيه معظم الدول. عقلية الحرب الباردة وسياسة القوة هي السبب الجذري للأزمة الأوكرانية. يجب على الولايات المتحدة أن تتحمل بجدية مسؤولياتها الواجبة وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتخفيف الوضع وحل المشاكل.

◆ لقد خانت الولايات المتحدة وعودها واستمرت في الضغط من أجل توسيع الناتو باتجاه الشرق - مما تسبب في أزمة أوكرانيا.

عند لقائه مع ميخائيل جورباتشوف في عام 1990 ، أعطى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر تأكيدات واضحة بأنه "لن يكون هناك تمديد لولاية الناتو لقوات الناتو بوصة واحدة إلى الشرق". ومع ذلك ، قادت الولايات المتحدة خمس جولات من توسع الناتو شرقًا منذ عام 1999 ، وزادت عدد أعضائه من 16 إلى 30 ، ودفعت الناتو أكثر من 1000 كيلومتر شرقًا إلى الحدود الروسية ، وشكلت تطويقًا على شكل حرف C للبحر الأسود.

في عام 1997 ، كتب الدبلوماسي الأمريكي السابق والمراقب عن الاتحاد السوفيتي جورج كينان في مقالته الافتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز أن "توسيع حلف الناتو سيكون الخطأ الأكثر فداحة للسياسة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة بأكملها".

في عام 2014 ، كتب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في صحيفة واشنطن بوست أنه إذا كان لأوكرانيا أن تعيش وتزدهر ، فلا ينبغي أن تنضم إلى حلف الناتو ، وأنه يجب ألا تكون نقطة استيطانية لأي من الجانبين ضد الآخر - يجب أن تعمل كجسر بين هم.

في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2022 في دافوس ، قال كيسنجر إنه كان ينبغي أن تكون أوكرانيا جسرا بين أوروبا وروسيا ، لكن هذه الفرصة ليست موجودة الآن بنفس الطريقة. كانت روسيا طوال 400 عام جزءًا أساسيًا من أوروبا ، وفي عدد من المناسبات بصفتها الضامن الذي يمكن من خلاله إعادة التوازن الأوروبي. يجب أن تضع السياسة الحالية في الاعتبار أن استعادة هذا الدور مهم لتطويره.

يشير خبير أمريكي في الشؤون الدولية في مقال إلى أن الحكومة الأمريكية يجب أن تتحمل مسؤولية كبيرة عن تدهور العلاقات مع روسيا بسبب خطأها الكبير المتمثل في إعطاء الضوء الأخضر لتوسيع الناتو. وفي إشارة إلى أن "أمريكا وحلف شمال الأطلسي ليسا متفرجين أبرياء" ، كان يعتقد أيضًا أنه من "الحماقة" أن يتفاخر بعض المسؤولين الأمريكيين علنًا بالتسريبات أو حتى تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الولايات المتحدة وأوكرانيا. وحذر من أن مثل هذا التحريض من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يوسع بشكل خطير الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

وفقًا لكلير دالي ، عضو البرلمان الأوروبي ، فإن الولايات المتحدة كانت تضيف الوقود إلى النار في أوكرانيا لأنها تريد إضعاف روسيا والاستفادة من الأزمة ، التي ستدفع أوروبا ثمنها باهظًا. لا يزال هذا لا يوجد أمل في السلام في الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا ، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتوصل روسيا وأوكرانيا إلى اتفاق سلام.

قال السناتور الأمريكي السابق بيل برادلي إن "الخطأ الفادح الأساسي الذي ارتكبته الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات كان توسع الناتو".

وقالت عضو الكونجرس الأمريكي السابق تولسي غابارد في مقابلة إذا كان جو بايدن قد وعد ببساطة بعدم ضم أوكرانيا إلى الناتو ، فإن الحرب كانت ستمنع.

على مر السنين ، اتبعت الولايات المتحدة سياسة التدخل وانتهكت بشكل صارخ سيادة العراق وأفغانستان وصربيا وسوريا ودول أخرى. قال ألفريد دي زياس ، الخبير البارز في الأمم المتحدة ، في مقابلة حصرية إنه من منظور القانون الدولي ، فإن الأعمال العسكرية الروسية في أوكرانيا انتهكت ميثاق الأمم المتحدة ، لكن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي انتهكتا القانون الدولي كثيرًا على مر السنين أن "السوابق" الجواز "لذلك تم تحديد الإجراءات الحالية لروسيا من حيث القانون الدولي العرفي.

تعمل الولايات المتحدة على تأجيج النيران بشأن قضية أوكرانيا. بدلاً من تعزيز محادثات السلام ، واصلت الولايات المتحدة توفير الأسلحة لأوكرانيا ، مما أدى إلى تصعيد التوترات وتوسيع الصراع ، مما جعله أكثر تطويلًا وتعقيدًا. لقد كشف هذا بشكل كافٍ عن الطبيعة الأنانية للولايات المتحدة.

في 25 أبريل 2022 ، قال وزير الدفاع الأمريكي أوستن بعد زيارة لأوكرانيا إن الولايات المتحدة تريد استخدام الحرب لـ "رؤية روسيا ضعيفة".

في أواخر مايو 2022 ، علاوة على المساعدة الأصلية البالغة 13.6 مليار دولار ، صوت الكونجرس الأمريكي بالموافقة على مساعدات عسكرية واقتصادية أخرى تزيد قيمتها عن 40 مليار دولار لأوكرانيا. تجاوز إجمالي المساعدة 70 في المائة من الإنفاق العسكري المشترك لروسيا وأوكرانيا في عام 2021.

لقد كلفت الأزمة الحالية أوروبا باهظة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لكن الولايات المتحدة تجني أرباحًا ، حيث يربح تجار الأسلحة وشركات الغذاء والطاقة أرباحًا ضخمة. على سبيل المثال ، ارتفعت القيمة السوقية لعمالقة الصناعة العسكرية الأمريكية بمئات المليارات من الدولارات ، كما أن سعر الغاز الطبيعي المسال المُصدَّر إلى أوروبا أعلى بعشر مرات مما كان عليه قبل عام.

نتيجة للصراع ، فر أكثر من 6.5 مليون أوكراني إلى البلدان الأوروبية المجاورة ، مما تسبب في أزمة لاجئين غير مسبوقة. لكن الولايات المتحدة لم تقبل سوى 12 لاجئاً من أوكرانيا في مارس / آذار 2022. ولا يزال آلاف اللاجئين الأوكرانيين عالقين على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك ، والعديد منهم محتجزون لدى الولايات المتحدة. حتى عندما تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إنهاء مبكر للصراع ، لا يزال البعض في الولايات المتحدة يدعون أنهم "سيقاتلون حتى آخر أوكرانيا".

تتميز العلاقة بين الصين وروسيا بعدم التحالف وعدم المواجهة وعدم الاستهداف لأي طرف ثالث. إنه يختلف جوهريًا عن ممارسات الولايات المتحدة وعدد صغير من الدول الغربية الأخرى ، حيث لا يزالون متمسكين بعقلية الحرب الباردة والانقسام بين الصديق والعدو لرسم خطوط أيديولوجية ، وتشكيل ما يسمى بـ "التحالفات" و " الزمر "، وتتبع سياسات الكتلة وتخلق المواجهة والانقسام.

في البيان المشترك الصادر في 4 فبراير 2022 ، دعت الصين وروسيا الجميع إلى الدفاع عن القيم الإنسانية المشتركة المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية ، واحترام حقوق جميع الشعوب في تحديد مسارات التنمية لبلدانهم بشكل مستقل ، وسيادة جميع البلدان وأمنها ومصالحها التنموية ، وحماية النظام الدولي المتمركز حول الأمم المتحدة ، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي ، والسعي إلى تعددية حقيقية مع قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور مركزي وتنسيقي ، وتعزيز دولية أكثر ديمقراطية العلاقات ، وضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

◆ كدولة رئيسية مسؤولة ، يتم اتخاذ قرارات وأحكام الصين بشأن قضية أوكرانيا بشكل مستقل بناءً على مزايا هذه المسألة. بذلت الصين جهودا كبيرة لحماية السلام والأمن الدوليين ، والتزمت بتعزيز محادثات السلام وتخفيف التوترات. تؤكد الصين أنه يجب احترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان ، وأنه ينبغي التمسك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان يجب أن تؤخذ على محمل الجد ، وأن جميع الجهود التي تفضي إلى حل سلمي يجب دعم الأزمة. موقف الصين موضوعي وعادل ومتسق مع تطلعات معظم الدول.

◆ من بين 233 دولة ومنطقة ذات سيادة في العالم ، هناك 185 دولة ومنطقة غير متورطة في عقوبات على روسيا. من بين أكثر من 190 دولة عضو في الأمم المتحدة ، رفضت أكثر من 140 دولة ، بما في ذلك تركيا العضو في الناتو ، فرض عقوبات على روسيا. يبلغ عدد سكان البلدان والمناطق المشاركة في العقوبات ضد روسيا وتلك التي ليست كذلك مجتمعة 6.5 مليار مقابل 1.1 مليار. ومن بين هؤلاء ، يبلغ عدد الذين يعارضون العقوبات بشكل علني 4.8 مليار نسمة.

حوالي ثلثي سكان العالم لا يؤيدون المواقف الغربية بشأن أوكرانيا ، وفقًا لتقرير صادر عن مجلة الإيكونوميست البريطانية.

خطأ 11: تُنشئ الولايات المتحدة تحالفات جديدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل السلام والاستقرار الإقليميين ، وأطلقت الإطار الاقتصادي الهندي والهادئ للازدهار (IPEF) ، حيث "تشارك في الرؤية القائلة بأن الدول والشعوب الإقليمية في جميع أنحاء العالم عقد المنطقة: واحد من منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة ".

**\*\*التحقق من الواقع:** إن ما يسمى بالرؤية الأمريكية لـ "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" هي في الأساس استراتيجية لتقسيم الآخرين والتحريض على المواجهة وتقويض السلام. إنه يتعارض مع الاتجاه السائد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، أي اتجاه التنمية السلمية والتعاون المربح للجانبين.

◆ استراتيجية الإدارة الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ متناقضة مع ذاتها: تدعي الولايات المتحدة تعزيز "الحرية والانفتاح" في المنطقة كهدف لها ، بينما في الواقع تتعاون مع الحلفاء لتشكيل خطة "خمسة - أربعة - ثلاثة - اثنان - واحد. "تشكيل مكون من العيون الخمس ، الرباعية ، AUKUS ، التحالفات الثنائية و IPEF ، وتشكيل" دوائر صغيرة "حصرية وإجبار دول المنطقة على الانحياز.

تساعد AUKUS أستراليا في بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية وتطوير أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت ، مما يزيد من مخاطر حدوث سباق تسلح إقليمي. بذريعة مكافحة الصيد غير القانوني والحفاظ على مرونة سلاسل التوريد ، سعت المجموعة الرباعية بقوة إلى التعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخبارية. كما شجعت الولايات المتحدة مشاركة الناتو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هذه كلها محاولات لتجسيد "نسخة آسيا والمحيط الهادئ من حلف شمال الأطلسي" وتعزيز "الردع المتكامل" ضد الصين.

أثارت استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ انزعاجًا وقلقًا متزايدًا للعديد من البلدان ، ولا سيما تلك الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما ذكرت بي بي سي ، في أبريل 2021 ، أعربت وزيرة الخارجية النيوزيلندية نانايا ماهوتا عن انزعاج نيوزيلندا من توسيع صلاحيات العيون الخمس من خلال الضغط على الصين بهذه الطريقة ، وما زالت نيوزيلندا تفضل متابعة العلاقات الثنائية مع الصين. في القمة الخاصة بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا ، شددت دول الآسيان على تطلعها إلى السلام والتعاون ، لا إلى الانحياز أو الانقسام أو المواجهة.

◆ أوضحت الولايات المتحدة أن IPEF ستمكّنها من الفوز بالمسابقة في القرن الحادي والعشرين. هذا يعني أن IPEF مصمم لخدمة الاقتصاد الأمريكي. لقد علقت الولايات المتحدة تطوير منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP) على الرف لفترة طويلة ، وتركت الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) ورفضت الانضمام إلى الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP). وهذا يفضح طبيعة الخدمة الذاتية للولايات المتحدة ونهجها الانتقائي تجاه المؤسسات الدولية. الأمر كله يتعلق بالمصالح الذاتية للولايات المتحدة ، ولا شيء مفيد للطرفين.

IPEF هي أداة سياسية للولايات المتحدة في دعم هيمنتها في الاقتصاد الإقليمي. الجوهر هو السيطرة على سلاسل التوريد وسلاسل القيمة والقطاعات الاقتصادية الجديدة وتهميش بلدان معينة. اختارت الولايات المتحدة تسليح القضايا الاقتصادية كقضايا سياسية وأيديولوجية ، باستخدام الاقتصاد لإجبار دول المنطقة على الانحياز بين الصين والولايات المتحدة.

صرحت الممثلة التجارية الأمريكية كاثرين تاي علانية أن IPEF هو ترتيب قائم بذاته ومستقل عن الصين. قالت وزيرة التجارة الأمريكية جينا ريموندو إن منتدى التجارة الدولية يمثل عودة الولايات المتحدة للقيادة الاقتصادية في المنطقة ويقدم لدول المحيطين الهندي والهادئ بديلاً لنهج الصين. وفي وقت سابق ، أعربت أيضًا عن أن IPEF قد ينسق ضوابط التصدير و "الحبوب السامة" الأخرى ، مثل الحد من تصدير المنتجات الحساسة إلى الصين.

يسعى IPEF إلى وضع قواعد تجارية بقيادة الولايات المتحدة ، وإعادة هيكلة نظام السلسلة الصناعية و "فصل" دول المنطقة اقتصاديًا وعلميًا عن الصين. العديد من البلدان في المنطقة تشعر بالقلق ، وتعتقد أن تكلفة مثل هذا "الفصل" ستكون ضخمة. أشار رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد إلى أن أي تحالف تجاري يستبعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا يفضي إلى تعاون تجاري وثيق ومتعدد الأطراف في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. إن استبعاد الولايات المتحدة للصين ليس قضية اقتصادية بل سياسية.

◆ يُعتبر التعاون في "نهج القائمة" ، IPEF في الواقع لا يولي أهمية كبيرة لمستوى التنمية والاحتياجات الحقيقية لبلدان المنطقة. وبالكاد يمنح تنازلات للدول النامية بشأن خفض التعريفة الجمركية والوصول إلى الأسواق ، لكنه يجبر الدول المشاركة على قبول ما يسمى بالمعايير العالية للولايات المتحدة وأجندتها الأحادية الجانب. يركز IPEF فقط على المصالح الذاتية للولايات المتحدة ولا يهتم كثيرًا باحتياجات الأطراف الأخرى. لا يوجد شيء مثل المنفعة المتبادلة في IPEF.

أشار مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) في تقريره "وجهات نظر إقليمية حول الإطار الاقتصادي الهندي والمحيط الهادئ" إلى أن IPEF ليس لديه الكثير ليقدمه من توسيع الوجود الاقتصادي للولايات المتحدة في المنطقة. فهو يفشل في معالجة قضايا المصالح الكبرى لدول المنطقة. هناك قلق واسع النطاق من أن IPEF لن يفيد إلا الولايات المتحدة ، بينما يُثقل كاهل الدول الإقليمية المشاركة بعبء ثقيل.

خطأ 12: أعلنت الصين عن طموحها لخلق مجال نفوذ في منطقة المحيط الهادئ. إنها تقدم مطالبات بحرية غير قانونية في بحر الصين الجنوبي ، وتقوض السلام والأمن وحرية الملاحة والتجارة. ستستمر الولايات المتحدة في معارضة أنشطة بكين العدوانية وغير القانونية في بحر الصين الجنوبي والشرقي. وستدعم الدول الساحلية في المنطقة في الحفاظ على حقوقها البحرية ، وستعمل مع الحلفاء والشركاء لدعم حرية الملاحة والتحليق فوقها ، وستواصل الطيران والإبحار حيثما يسمح القانون الدولي بذلك.

**\*\*التحقق من الواقع:** تلتزم الصين بطريق التنمية السلمية والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتعارض ممارسة التنمر الكبير والقوي على الصغير والضعيف. إن الولايات المتحدة ، من خلال تصوير الصين على أنها تهديد واستخدام "حرية الملاحة" كذريعة لتقويض سيادة الصين وأمنها وحقوقها ومصالحها البحرية ، هي في الواقع التهديد الحقيقي للسلام والأمن الإقليميين.

◆ تؤيد الصين المساواة بين جميع الدول بغض النظر عن حجمها ، وتحترم اختيار كل دولة لمسار التنمية المناسب لظروفها الوطنية ، ولا تسعى إلى أي مجال من مجالات التأثير. تنتهج الصين سياسة دفاعية ذات طبيعة دفاعية واستراتيجية عسكرية للدفاع النشط. في تطوير قدراتها الدفاعية ، تهدف الصين إلى حماية سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية ، ولا تستهدف أي دولة أخرى. يؤدي نمو القدرات الدفاعية للصين إلى تضخيم القوة من أجل السلام في العالم.

◆ الصين هي الدولة الأولى التي اكتشفت وتسمية واستكشفت واستغلت نانهاي تشوداو والمياه ذات الصلة ، وأول من مارس السيادة والولاية عليها بشكل مستمر وسلمي وفعال. لقد ترسخت سيادة الصين على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها ذات الصلة في بحر الصين الجنوبي في مسار طويل من التاريخ. لقد تم ترسيخها بقوة في التاريخ والقانون ، وقد أيدتها الحكومات الصينية المتعاقبة واعترف بها المجتمع الدولي. وفقًا لإعلان القاهرة لعام 1943 وإعلان بوتسدام لعام 1945 ، استعادت الصين الأراضي التي احتلتها اليابان بشكل غير قانوني بما في ذلك شيشا كونداو ونانشا كونداو بعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ ذلك الحين أكدت السيادة وعززت الولاية القضائية من خلال إنشاء الأسماء الرسمية ونشر الخرائط ، إنشاء وحدات إدارية وتمركز القوات. إن استئناف الصين لسيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي هو عمل شرعي وقانوني لوراثة حقوق الصين الراسخة على مدار التاريخ. إنه أيضًا جزء من النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد تم الاعتراف به من قبل دول حول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة.

بفضل الجهود المشتركة للصين ودول الآسيان ، يظل الوضع العام في بحر الصين الجنوبي مستقرًا. مع التنفيذ الكامل والفعال للإعلان الخاص بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي (DOC) ، عزز الطرفان الحوار ، وعالجتا الخلافات بشكل صحيح ، وعمقا التعاون وعززا الثقة المتبادلة ، وأحرزت تقدما نشطا في دفع المشاورات بشأن مدونة قواعد السلوك (COC) في بحر الصين الجنوبي ، في محاولة لحماية السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي بشكل مشترك وضخ ديناميكيات إيجابية في الأمن والاستقرار والازدهار الإقليمي والعالمي. على الرغم من COVID-19 ، فقد عقد الطرفان اجتماعات لكبار المسؤولين دون اتصال بالإنترنت حول تنفيذ DOC و 10 اجتماعات لمجموعة عمل مشتركة عبر رابط الفيديو لدفع المشاورات حول نص COC. الشهر الماضي ، تم إجراء أول مشاورات مباشرة للـ COC وجهاً لوجه منذ COVID-19 في كمبوديا. إن مثل هذا التقدم الإيجابي يتحدث عن الكثير من تصميم والتزام دول المنطقة بالمضي قدمًا بثبات في المشاورات نحو COC.

◆ تحترم الصين وتدعم حرية الملاحة والتحليق الجوي لجميع الدول في بحر الصين الجنوبي وفقًا للقانون الدولي ، وتعمل بنشاط على حماية أمن الممرات الملاحية الدولية وعدم إعاقة مرورها. في الواقع ، يعد بحر الصين الجنوبي أحد أكثر الممرات البحرية أمانًا وحرية في العالم. تمر عبرها خمسون بالمائة من السفن التجارية في العالم وثلث التجارة البحرية الدولية ، وتبحر عبرها أكثر من 100000 سفينة تجارية سنويًا. لم تكن حرية الملاحة والتحليق في بحر الصين الجنوبي مشكلة على الإطلاق.

دياويو داو والجزر التابعة لها هي أراضي الصين الأصلية. إن مهام الدوريات وإنفاذ القانون الصينية في المياه قبالة نهر دياويو داو هي إجراءات مشروعة اتخذتها الصين لممارسة سيادتها وفقًا للقانون وهي ردود ضرورية على الاستفزازات اليابانية التي تنتهك سيادة الصين. لا ينبغي لأي دولة أو قوة أن تخطئ في تقدير التصميم القوي للحكومة الصينية على حماية السيادة وسلامة أراضيها. في الوقت نفسه ، تظل الصين ملتزمة بالتعامل الصحيح مع القضايا وحلها من خلال الحوار والتشاور ، وقد بذلت جهودًا كبيرة للحفاظ على الاستقرار البحري. في عام 2014 ، تم التوصل إلى توافق مبدئي من أربع نقاط بين الصين واليابان للتعامل مع العلاقات الصينية اليابانية وتحسينها.

◆ تعمل الولايات المتحدة بموجب منطق مبدأ مونرو ، غالبًا ما تستخدم سياسات القوة وأعمال الهيمنة والتنمر لتقويض النظام البحري الدولي بشكل صارخ ، بهدف الحفاظ على هيمنتها البحرية. في تاريخ الولايات المتحدة الذي يزيد عن 240 عامًا ، كان هناك 16 عامًا فقط لم تكن فيها البلاد في حالة حرب مع الآخرين. تدير الولايات المتحدة أكثر من 800 قاعدة عسكرية في 80 دولة ومنطقة. إن نفقاتها العسكرية ، التي تصدرت العالم لسنوات عديدة متتالية ، تمثل ربع الإجمالي العالمي وتعادل الإنفاق العسكري المشترك للدول التسع المقبلة. اقترحت الولايات المتحدة مؤخرًا طلب ميزانية الدفاع الوطني بحوالي 813 مليار دولار أمريكي للسنة المالية 2023. يجعل هذا الإنفاق العسكري الهائل من الولايات المتحدة "تحدي سرعة" العالم الحقيقي.

◆ تتجاهل الولايات المتحدة التاريخ والحقائق المتعلقة بقضية بحر الصين الجنوبي ، وتتعمد إثارة الخلافات حول السيادة الإقليمية والحقوق والمصالح البحرية ، وتنشر الخلاف بين دول المنطقة. لقد أصبحت أكبر قوة تقوض الاستقرار وتؤجج العسكرة في بحر الصين الجنوبي. تُظهر البيانات الواردة من المنظمات ذات الصلة أن عدد أنشطة الاستطلاع الأمريكية عن كثب التي تستهدف الصين قد تضاعف خلال العقد الماضي وأكثر. في الوقت الحالي ، تقوم خمس سفن بحرية أمريكية في المتوسط ​​برحلات بحرية بالقرب من شاطئ الصين يوميًا. هذا العام ، كانت السفن البحرية الأمريكية تبحر عبر مضيق تايوان مرة واحدة في الشهر تقريبًا ، وحلقت طائرات استطلاع أمريكية كبيرة أكثر من 800 مرة بالقرب من الصين وخرقت المجال الجوي الصيني بشكل متكرر. حريصة على إثارة المشاكل في بحر الصين الجنوبي.

في 2 أكتوبر 2021 ، تعرضت غواصة يو إس إس كونيتيكت ، وهي غواصة نووية ، لتصادم تحت الماء في بحر الصين الجنوبي. ولم تصدر الولايات المتحدة بيانًا غامضًا إلا بعد أسبوع ، زعمت فيه أن الغواصة اصطدمت بجسم مجهول. وبعد شهر ، قالت إن الغواصة "راحت على جبل بحري مجهول". أصدرت البحرية الأمريكية تقريرًا نهائيًا عن الحادث في 23 مايو 2022 ، ومع ذلك لم يتم تقديم تفسير واضح للرد على المخاوف والأسئلة الجسيمة التي أثارها الكثير ، بما في ذلك نية الغواصة والموقع المحدد للحادث ، وما إذا كانت الغواصة قد دخلت المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) وحتى البحر الإقليمي لبلدان أخرى ، وما إذا كان الحادث قد تسبب في تسرب نووي أو إتلاف البيئة البحرية.

بدأت الولايات المتحدة برنامج حرية الملاحة (FON) في عام 1979 قبل التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. تحديًا للنظام البحري الجديد ، سعت هذه الخطوة إلى تعظيم حرية الجيش الأمريكي في الهياج عبر المحيطات. لا يتوافق برنامج FON مع القانون الدولي المعترف به عالميًا ، ويتجاهل السيادة والأمن والحقوق والمصالح البحرية للعديد من البلدان الساحلية ، ويهدد السلام والاستقرار الإقليميين بشكل خطير. وهدفها تعزيز التفوق البحري الأمريكي تحت ذريعة "حرية الملاحة". لاقى برنامج FON معارضة شديدة من قبل العديد من أعضاء المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان النامية.

خطأ 13: نشر مسؤولو الحكومة الصينية معلومات مضللة.

**التحقق من الواقع:** الصين هي الضحية الأولى للمعلومات المضللة ، في حين أن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر لنشر المعلومات المضللة.

◆ مع المواجهة الحادة بين الجمهوريين والديمقراطيين ، أصبح الكذب المعتاد وتوجيه أصابع الاتهام وتحويل اللوم بين السياسيين جزءًا من البيئة السياسية الأمريكية. أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز Associated Press-NORC لأبحاث الشؤون العامة ومعهد بيرسون بجامعة شيكاغو أن ما يقرب من نصف المستجيبين يلومون الحكومة الأمريكية على انتشار المعلومات المضللة.

◆ استخدمت الولايات المتحدة المعلومات المضللة لشن حروب متعددة في جميع أنحاء العالم سعياً وراء أجندتها المهيمنة. واتهم كولين باول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل باستخدام أنبوب اختبار من "مسحوق الغسيل". ألقت الولايات المتحدة باللوم على الحكومة السورية لاستخدامها أسلحة بيولوجية كيميائية ضد شعبها من خلال مقاطع فيديو مزيفة من قبل الخوذ البيضاء.

في عام 2019 ، ادعى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو علنًا "أننا كذبنا ، خدعنا ، سرقنا ... كان لدينا دورات تدريبية كاملة. إنه يذكرك بمجد التجربة الأمريكية."

في 4 مايو 2022 ، تحدث السناتور الجمهوري راند بول بصراحة في جلسة استماع لمجلس الشيوخ ، "هل تعرف من هو أعظم مروج للمعلومات المضللة في تاريخ العالم؟ حكومة الولايات المتحدة."

لقد أدى تلاعب السياسيين الأمريكيين إلى تقويض مصداقية وسائل الإعلام بشكل خطير. أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب في عام 2020 أن 60 في المائة من الأمريكيين لا يثقون إلى حد كبير بوسائل الإعلام ، من بينهم 33 في المائة لا يثقون على الإطلاق ، وهو ما يزيد 5 نقاط مئوية عن عام 2019.

◆ قامت الولايات المتحدة في مناسبات متعددة بتلفيق العديد من الأكاذيب والشائعات حول قضايا تتعلق بتتبع الأصول ، وشينجيانغ ، والتبت ، وهونغ كونغ ، والديمقراطية وحقوق الإنسان ، بما في ذلك ما يسمى "نظرية تسرب المختبر" و "الإبادة الجماعية" و "العمل الجبري". "، التي هُزِمَت كلها بالحقائق.

منذ اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، استمرت الولايات المتحدة في نشر معلومات مضللة عن الصين ووجهت اتهامات لا أساس لها ضدها ، من أجل التنصل من مسؤولياتها لإثارة الصراع مع توسع الناتو باتجاه الشرق. ونقلت نيويورك تايمز عن مسؤولين أميركيين كبار مجهولين زعموا أن الصين كانت على علم مسبق بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. قالت السفيرة ليندا توماس جرينفيلد ، ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، في اجتماع لمجلس الأمن إن الصين تنشر معلومات مضللة لدعم روسيا. هذا محض افتراء وافتراء. وفي الوقت نفسه ، وكجزء من البحث الشرس لأصوات مختلفة عن أصواتها ، أضافت الولايات المتحدة علامات خاصة إلى روابط مشاركة التغريدات الخاصة بتقارير وسائل الإعلام الصينية ، بينما تغض الطرف عن وسائل الإعلام الغربية التي تكذب بالفعل.

◆ استخدمت الولايات المتحدة المعلومات المضللة كأداة سياسية لمهاجمة الصين وقمعها ، وشكلت سلسلة توريد من الخطاب المناهض للصين تجمع بين التمويل القذر وقصص تحريف الحقائق وحملات التشهير الضخمة. على السطح ، تأتي هذه الخطابات المناهضة للصين من بعض وسائل الإعلام والسياسيين ، ولكن ما يكمن في الأساس هو سلسلة إمداد ضخمة مدفوعة برأس المال - تقدم بعض المؤسسات والمنظمات من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تمويلًا قذرًا لأغراض سياسية لمكافحة- مجموعات وأفراد الصين ؛ تختلق بعض مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية قصصًا لتحريف الحقائق لتغذية الخطاب المناهض للصين في جميع أنحاء العالم من خلال الهيمنة الغربية على الرأي العام ؛ والسياسيون والإعلام بمثابة أبواق لنشر الأكاذيب والأكاذيب عن الصين في حملات تشهير واسعة النطاق.

يعد كل من Adrian Zenz والمعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية (ASPI) ، وكلاهما ملفقًا العديد من الأكاذيب المتعلقة بشينجيانغ ، مثالين نموذجيين على "مصنعي الأكاذيب".

أدريان زينز عضو في جماعة يمينية متطرفة أسستها حكومة الولايات المتحدة وعضو رئيسي في معهد أبحاث مناهض للصين أسسته وكالة المخابرات الأمريكية وتتلاعب به. لا تعكس تقاريره المزعومة عن شينجيانغ أي مصداقية أو جدارة فكرية أو نزاهة أكاديمية على الإطلاق.

كما كشفت وسائل الإعلام ، فإن وزارة الخارجية الأمريكية ومصنعي الأسلحة هم الرعاة الأجانب الأساسيون لـ ASPI. بلغ التمويل من وزارة الخارجية الأمريكية وحدها ما يقرب من 1.4 مليون دولار أسترالي سنويًا ، وكلها موجهة لمشاريع بحثية تهاجم الصين. نشرت ASPI سلسلة من الأكاذيب والمعلومات المضللة حول القضايا المتعلقة بتتبع الأصول ، وشينجيانغ وأمن البيانات.

◆ بالإضافة إلى النشر المستمر لمعلومات مضللة عن الصين ، اتخذت الولايات المتحدة أيضًا تدابير لقمع واحتواء الصين بناءً على مثل هذه المعلومات المضللة ، بما في ذلك مشاريع القوانين والعقوبات المتعلقة بالصين. في ديسمبر 2021 ، تحت ذريعة ما يسمى مخاوفها بشأن "العمل الجبري" ، وقعت الولايات المتحدة قانون الأويغور لمنع العمل القسري ، الذي يفرض حظراً كاملاً على الواردات من شينجيانغ. هذه خطوة خبيثة لتشويه صورة حقوق الإنسان في شينجيانغ ، وانتهاك خطير للقانون الدولي والأعراف الأساسية للعلاقات الدولية.

◆ استخدمت الصين الحقائق والأرقام لقول الحقيقة ودحض الأكاذيب والشائعات التي تروج لها وتنشرها الولايات المتحدة. إنه يهدف إلى جعل الحقيقة مسموعة ، وليس نشر معلومات مضللة. بدلاً من مراقبة الحقائق الأساسية ، تصرفت الولايات المتحدة لمصالحها الخاصة ووصفت جميع وجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرها بأنها "معلومات مضللة". وهذا في جوهره هيمنة واستقواء في مجال الرأي العام.

خطأ 14: الصين تتحايل على قواعد التجارة أو تخرقها ، وقد كلفت تلاعباتها الاقتصادية العمال الأمريكيين ملايين الوظائف ، وألحقت الضرر بالعمال والشركات في الولايات المتحدة وأيضًا في جميع أنحاء العالم. ستدفع الولايات المتحدة السياسات والممارسات المشوهة للسوق ، مثل الإعانات وحواجز الوصول إلى الأسواق ، التي استخدمتها الحكومة الصينية لسنوات لاكتساب ميزة تنافسية.

**\*\*التحقق من الواقع:** لقد أوفت الصين بأمانة بالتزاماتها التي تعهدت بها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. تدعم الصين وتبني وتسهم في نظام التجارة متعدد الأطراف. العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة ذات طبيعة متبادلة المنفعة. ومع ذلك ، فإن القمع الأمريكي الوحشي للصين في مجالي التجارة والاستثمار كان السبب الجذري للخلافات التجارية بين البلدين ، مما يضر بالآخرين دون أن يفيد المرء نفسه.

◆ على مدار العشرين عامًا الماضية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، أوفت الصين بجدية بالتزاماتها عند الانضمام. لقد طرح على الصعيد الوطني نظام إدارة المعاملة الوطنية قبل التأسيس بالإضافة إلى قائمة سلبية ، واستمر في توسيع الوصول إلى الأسواق ، وخفض مستوى التعريفة الإجمالية من 15.3٪ إلى 7.4٪ ، وفتح ما يقرب من 120 قطاعًا في صناعة الخدمات.

في أكتوبر 2021 ، أجرت منظمة التجارة العالمية المراجعة الثامنة للسياسات والممارسات التجارية للصين. أقر تقرير المراجعة بشكل كامل بجهود الصين في دعم النظام التجاري متعدد الأطراف ودورها النشط في منظمة التجارة العالمية. وأشاد بإنجازات الصين في مجالات مثل تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار ، وزيادة الانفتاح والتقدم في إطار مبادرة الحزام والطريق.

أشار مسؤول بارز في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أنه على مدى العقدين الماضيين ، دعمت الصين بثبات النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد ، ومارست التعددية الحقيقية ، وشاركت بشكل كامل في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ، وقادت المفاوضات في مجالات مثل تسهيل الاستثمار والتجارة الإلكترونية ، وعملت لقواعد منظمة التجارة العالمية مواكبة للعصر.

◆ احتضانًا لاتجاه التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي ، قامت الصين بتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول في جميع أنحاء العالم ، ووقعت اتفاقيات التجارة الحرة ، وعززت بناء مناطق التجارة الحرة. حتى الآن ، وقعت الصين 19 اتفاقية تجارة حرة مع 26 دولة ومنطقة.

◆ عملت الصين بنشاط على تعميق الإصلاح الهيكلي لجانب العرض. لقد حققت هدف التخلص التدريجي من 150 مليون طن من الطاقة الزائدة في صناعة الصلب المنصوص عليها في الخطة الخمسية الثالثة عشرة قبل عامين من الموعد المحدد ، 1.14 مرة من الإجمالي العالمي في خفض الطاقة الزائدة من الفولاذ. تضمنت العملية إعادة توظيف 280 ألف عامل صلب صيني ، أي أكثر من إجمالي عدد عمال الصلب في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

◆ تتمتع الصين والولايات المتحدة باقتصاديات متكاملة للغاية ، ومصالح متكاملة للغاية ، وروابط اقتصادية وتجارية متبادلة المنفعة. في عام 2021 ، تجاوز حجم التجارة الثنائية 750 مليار دولار أمريكي وهو رقم قياسي. أظهر تقرير الصادرات الأمريكية 2022 الصادر عن مجلس الأعمال الأمريكي الصيني أنه في عام 2021 ، نمت صادرات السلع إلى الصين بنسبة 21 في المائة لتصل إلى 149 مليار دولار أمريكي ، مما يدعم 858 ألف وظيفة في الولايات المتحدة. أشار تقرير مسح الأعمال السنوي لعام 2020 حول الشركات الصينية في الولايات المتحدة الصادر عن غرفة التجارة العامة الصينية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه اعتبارًا من عام 2019 ، استثمرت الشركات الصينية الأعضاء في CGCC بشكل تراكمي أكثر من 123 مليار دولار أمريكي ، وظفت أكثر من 220 ألف شخص ، ودعمت أكثر من مليون وظيفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

◆ بإلقاء اللوم على الصين في مشاكلها الاقتصادية ، بدأت الولايات المتحدة حربًا تجارية وحربًا جمركية ضد الصين ، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية فقط. كلفت الرسوم الجمركية الأمريكية ضد الصين الشركات الأمريكية أكثر من 1.7 تريليون دولار من رسملة السوق وزادت متوسط ​​إنفاق الأسرة بمقدار 1300 دولار أمريكي سنويًا. أشار تقرير صدر عام 2021 عن مجلس الأعمال الأمريكي الصيني إلى أن الحرب التجارية مع الصين أسفرت عن خسارة 245 ألف وظيفة في الولايات المتحدة. نُقل عن تقرير صادر عن وكالة موديز إنفستور سيرفيس (Moody's Investor Service) قوله إن المستهلكين الأمريكيين يتحملون 92.4 في المائة من تكلفة فرض الرسوم الجمركية على البضائع الصينية. أشار بول كروغمان ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، بشكل قاطع إلى أن السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه الصين قد فشلت وأن الرسوم الجمركية تضر الولايات المتحدة أكثر من أهدافها المقصودة.

في 18 مايو 2022 ، كتب الاتحاد الوطني للبيع بالتجزئة (NRF) إلى الرئيس بايدن ، داعيًا إلى إلغاء التعريفات ، والتي ، كما هو موضح في الرسالة ، يمكن أن تخفض أسعار المستهلك بنسبة تصل إلى 1.3٪. قالت جانيت يلين ، وزيرة الخزانة الأمريكية ، إن بعض التعريفات الجمركية على الصين تضر بالمستهلكين والشركات الأمريكية ، وأن خفض الرسوم الجمركية يستحق النظر من أجل خفض التضخم في الولايات المتحدة.

إن العوائق التي تعترض التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة تأتي بشكل أساسي من الجانب الأمريكي. تم وضع أكثر من 1000 شركة صينية على قوائمها لقمعها أو فرض عقوبات عليها بشكل غير عادل. قدم الكونجرس الأمريكي أكثر من 300 مشروع قانون سلبي متعلق بالصين. يهدف قانون الابتكار المشترك بين الحزبين ، والذي لا يزال قيد التطوير ، بشكل أساسي إلى كبح النمو الاقتصادي للصين.

◆ تتهم الولايات المتحدة الصين بشكل تعسفي بسياساتها الخاصة بالدعم الصناعي ، لكن الدولة نفسها كانت من بين أول من وضع مثل هذه السياسات ، بما في ذلك الإعانات وما إلى ذلك. قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بوضع خطط لدعم الصناعات الناشئة. من خلال الإعفاء الضريبي والمشتريات الحكومية والوسائل الأخرى ، تدخلت الإدارات الأمريكية في السوق لدفع التعاون بين الحكومة والشركات إلى الأمام وتعزيز نقل التكنولوجيا. في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، نفذت الولايات المتحدة برامج خاصة لتعزيز تطوير صناعاتها الفضائية والعسكرية. في التسعينيات ، دعمت إدارة كلينتون نمو صناعات التكنولوجيا الفائقة بخطة طريق المعلومات الفائقة السرعة. مثل هذه السياسات الصناعية لا تزال تمارس في الولايات المتحدة اليوم.

◆ تشكل الولايات المتحدة أكبر تحد لنظام التجارة العالمي. بعد سياسة "أمريكا أولاً" ، رفضت الولايات المتحدة تحمل التزاماتها المستحقة بموجب الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، وانسحبت من المعاهدات والمنظمات الدولية ، مما أدى إلى خسائر فادحة في تطوير وتشغيل نظام التجارة العالمي. حدد تقرير تسوية المنازعات الصادر عن منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة باعتبارها أكبر منتهك للقواعد ، وهي مسؤولة عن ثلثي الانتهاكات لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما منعت الولايات المتحدة تعيين قضاة جدد في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية ، مما أدى إلى طريق مسدود في هيئة الاستئناف منذ ديسمبر 2019.

خطأ 15: ستعطي الولايات المتحدة البلدان خيارًا بديلاً ، بحيث يمكن أن تكون خالية من الاستثمارات الغامضة التي تتركها في ديون.

**\*\*التحقق من الواقع:** في تقديم المساعدة الأجنبية ، تحترم الصين دائمًا سيادة الدول المتلقية ، ولا تفرض أي قيود على الإطلاق وتسعى لتحقيق نتائج مربحة للجميع. قدمت المساعدة الصينية فوائد حقيقية للدول النامية المعنية وحظيت بإشادة وتقدير.

◆ إن ما يسمى بـ "فخ الديون" الصينية هو فخ روائي تستخدمه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى لتشويه سمعة الصين وتشويهها وتعطيل تعاون الصين مع الدول النامية الأخرى. كما يشير مقال نشر في 2021 في The Atlantic ، فإن سرد فخ الديون هو مجرد كذبة ملفقة من قبل بعض السياسيين الغربيين ، وكذبة قوية.

يشكل رأس المال الغربي أكبر دائن للدول النامية. وفقًا لإحصاءات البنك الدولي لعام 2022 حول الديون الدولية ، فإن 28.8٪ من الديون الخارجية المستحقة لأفريقيا مستحقة لمؤسسات مالية متعددة الأطراف و 41.8٪ لدائنين تجاريين يتألفون أساسًا من مؤسسات مالية غربية. يمتلك هذان النوعان من المؤسسات معًا ما يقرب من ثلاثة أرباع الديون ، مما يجعلهما الدائنين الأساسيين لديون إفريقيا.

وفقًا لمدير مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا (CARI) في جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة ، بعد التدقيق في الآلاف من مستندات القروض الصينية ، معظمها لمشاريع في إفريقيا ، لم تجد CARI أي دليل على أن الصين تدفع البلدان الفقيرة عمدًا إلى الديون. طريقة للاستيلاء على أصولهم أو كسب رأي أكبر في شؤونهم الداخلية. تظهر أرقام CARI أن الصين تمتلك 17 في المائة من إجمالي الدين الخارجي لأفريقيا ، وهو أقل بكثير من الغرب.

لم تُجبر أي دولة أفريقية واحدة على استخدام مواردها الاستراتيجية مثل الموانئ أو المناجم كضمان لتمويل التعاون مع الصين. تشير DW إلى أن تقصير البلدان الأفريقية لا يمنح الصين الحق في استخدام البنية التحتية ذات الصلة.

إن مسألة الديون هي ، في جوهرها ، قضية إنمائية. يكمن مفتاح حل هذه المشكلة في ضمان تقديم القروض لمنافع حقيقية.

خذ أفريقيا كمثال. يتركز تمويل الدول الغربية لأفريقيا بشكل أساسي في المجالات غير الإنتاجية ، وتأتي معظم القروض مصحوبة بشروط سياسية ، مثل حقوق الإنسان والإصلاح القضائي. لقد فشلوا حقًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة عائدات الضرائب الحكومية وتحسين ميزان المدفوعات. بدلا من ذلك ، فقد عملوا كأدوات للسيطرة والتسبب في الضرر في أفريقيا.

تحترم الصين دائما إرادة الشعوب الأفريقية وتضع في اعتبارها الاحتياجات الفعلية للدول الأفريقية. يتركز الاستثمار والتمويل الصيني في إفريقيا بشكل أساسي في بناء البنية التحتية والمجالات المتعلقة بالإنتاج. مع دخول القرن الحادي والعشرين ، عملت الصين بنشاط لدعم التنمية الاقتصادية لأفريقيا وقدمت بديلاً لقنوات التمويل التقليدية لنادي باريس. وقد ساعد ذلك أفريقيا على تعزيز قدرتها على التنمية الذاتية والاعتماد على الذات والدخول في عصر ذهبي للنمو الاقتصادي عالي السرعة لمدة 20 عامًا على التوالي.

أشارت البروفيسور ديبورا بروتيجام من جامعة جونز هوبكنز إلى تنوع الاستثمار الصيني. في عام 2014 وحده ، وقعت الشركات الصينية أكثر من 70 مليار دولار أمريكي في عقود البناء في إفريقيا والتي ستوفر بنية تحتية حيوية ، بما في ذلك المستشفيات وخطوط أنابيب النفط والغاز والمطارات.

وفقًا للإحصاءات الأولية ، بين عامي 2000 و 2020 ، ساعدت الصين البلدان الأفريقية في بناء أكثر من 13000 كيلومتر من الطرق والسكك الحديدية وأكثر من 80 منشأة طاقة كبيرة الحجم ، ومولت أكثر من 130 منشأة طبية و 45 مكانًا رياضيًا وأكثر من 170 مدرسة ، و دربت أكثر من 160.000 متخصص في مختلف المجالات لأفريقيا.

لقد خلق مشروع طريق نيروبي السريع الذي بنته الشركات الصينية في كينيا من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من 6000 فرصة عمل محلية واستفاد منه أكثر من 200 مقاول من الباطن وعدة مئات من الموردين المحليين. تشيد الحكومة الكينية بالمشروع ، وأثنت عليه باعتباره مظهرًا مهمًا من مظاهر التعاون متبادل المنفعة والمربح للجانبين بين كينيا والصين.

قدم مشروع Lekki Deep Sea Port النيجيري ، الذي تم بناؤه بمشاركة صينية ، أكثر من 1200 فرصة عمل محلية ومن المتوقع أن يخلق ، بشكل مباشر وغير مباشر ، 170.000 إضافية عند اكتماله.

وجدت دراسة أجراها باحثون من هونج كونج أن أكثر من 80 في المائة من موظفي الشركات الصينية في إفريقيا الذين شملهم الاستطلاع هم من الأفارقة المحليين.

وجد فريق من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية أن الاستثمار الصيني في إفريقيا قد أنتج "تأثيرات كبيرة وإيجابية على المدى الطويل".

تشير دراسة أجرتها مؤسسة RAND إلى أنه في منطقة BRI ، أدى وجود خط سكك حديدية بين الشركاء التجاريين إلى تحسين إجمالي الصادرات بنسبة 2.8٪.

◆ تولي الصين أهمية كبيرة لاستدامة الديون للمشروعات. في عام 2017 ، وقعت على المبادئ التوجيهية لتمويل تطوير الحزام والطريق مع 26 دولة مشاركة في مبادرة الحزام والطريق. في عام 2019 ، أصدرت الصين إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المشاركة في مبادرة الحزام والطريق. بناءً على حالة الديون وقدرة السداد في البلدان المدينة ، واتباع مبادئ التشاور على قدم المساواة ، والامتثال للقوانين واللوائح ، والانفتاح والشفافية ، يهدف الإطار إلى تعزيز رصد وتقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للجهات المدينة. المشاريع ، وتوجيه القروض السيادية إلى مناطق ذات عوائد عالية ، بهدف ضمان عوائد طويلة الأجل للمشاريع. كما بذلت الصين جهودًا استباقية لتخفيف عبء الدول المدينة.

وفقًا للبنك الدولي ، بين عامي 2008 و 2021 ، قدمت الصين 71 عملية إعادة هيكلة ديون للبلدان منخفضة الدخل. في عام 2020 ، استجابت الصين بنشاط لمبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين (DSSI) من خلال تعليق دفع أكثر من 1.3 مليار دولار من الديون في ذلك العام وحده ، أو ما يقرب من 30 في المائة من إجمالي مجموعة العشرين ، مما يجعلها أكبر مساهم بين أعضاء مجموعة العشرين. . وقعت الصين اتفاقيات تعليق الديون أو توصلت إلى تفاهم متبادل بشأن تعليق الديون مع 19 دولة أفريقية ، وشاركت بنشاط في تسوية الديون على أساس الحالات لتشاد وإثيوبيا في إطار الإطار المشترك لمجموعة العشرين.

◆ الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى ، بدلاً من اتخاذ الإجراءات بنفسها ، توجه أصابع الاتهام إلى الصين لتقديمها المساعدة. وقد تسبب هذا في استياء شديد بين دول العالم النامي الأوسع.

قالت البروفيسور ساميتا هاتيجي ، مستشارة اللجنة الوطنية للتعليم في سريلانكا ، في مقابلة مع جلوبال تايمز إن القروض الصينية تستند إلى احتياجات الحكومة السريلانكية ولغرض تحسين البنية التحتية السريلانكية. أحدثت القروض تغييرات كبيرة في اقتصاد سريلانكا ومعيشة الناس ، ولا يوجد شيء مثل "فخ الديون". تبلغ حصة الصين في الدين الخارجي لسريلانكا حوالي 10٪ فقط. على ما يبدو ، اختارت بعض وسائل الإعلام تجاهل هذه الحقيقة. في حين أن "فخ الديون الصينية" الذي بالغت فيه وسائل الإعلام الغربية يبدو مستبعدًا في لمحة ، إلا أنه تعمد التهرب من القيم الاقتصادية الهائلة التي أوجدها تحسين البنية التحتية ، مثل التنمية الاقتصادية والمزيد من الوظائف والاستثمار.

يقول مقال "سريلانكا وبنغلاديش ونيبال بحاجة إلى الصين من أجل التنمية" الذي نشرته صحيفة ديلي نيوز السريلانكية في 17 كانون الثاني (يناير) 2022 ، "إن جنوب آسيا بحاجة إلى الصين في عمليتها التنموية لأن الصين مرادفة لمصطلح" التنمية ". الصين ... توفر مبادرة الحزام والطريق فوائد لجميع دول جنوب آسيا تقريبًا ". وكتب المقال: "في حالة سريلانكا ، تستفيد سريلانكا من المشاريع الصينية. يقول الكثيرون فقط عن فخ الديون الصينية في هذا الصدد ، لكن لا أحد يذكر الأنشطة التنموية الصينية في سريلانكا". "لقد استثمروا بكثافة في الموانئ البحرية والمطارات ... الطرق السريعة الوطنية ، ومراكز توزيع الطاقة."

صرح الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني في مقابلة مع نيكي في عام 2022 أن "إفريقيا كانت تعاني من مشاكل (ديون) على مدار الـ 600 عام الماضية بسبب تجارة الرقيق والاستعمار والاستعمار الجديد - ولم يكن أي منها من الصين". "الصين دعمت نضال الأفارقة ضد الاستعمار قبل بدء النشاط الاقتصادي في القارة."

أشار الرئيس الرواندي بول كاغامي إلى أن وجود الصين في إفريقيا يختلف عن وجود الدول الأخرى - "لا أعتقد أن الصين قد أجبرت أي دولة في إفريقيا على أخذ أموالها لتراكم نوع الديون التي قد تجدها مع بعض البلدان".

صرح وزير الخارجية النيجيري جيفري أونياما أن نيجيريا اختارت الشركات الصينية لمشاريع البنية التحتية لأنها تتمتع بالخبرة وتوفر أسعارًا تنافسية. "لذا فإن قضية النفوذ الصيني لا تأتي في الحقيقة.

خطأ 16: لفترة طويلة ، تمتعت الشركات الصينية بوصول أكبر بكثير إلى أسواقنا مما تتمتع به شركاتنا في الصين. تخضع الشركات الأمريكية العاملة في الصين لنقل التكنولوجيا الإجباري المنهجي ، بينما تخضع الشركات الصينية في أمريكا للحماية بموجب حكم القانون لدينا.

**\*\*التحقق من الواقع:** تلتزم الصين بتعزيز بيئة أعمال مواتية تستند إلى مبادئ السوق ، ويحكمها القانون وتتوافق مع المعايير الدولية. بينما تستمر بيئة الأعمال في الصين في التحسن ، تستمر بيئة الأعمال التجارية للشركات الصينية العاملة في الولايات المتحدة في التدهور.

◆ شهدت الصين أكبر تحسن في بيئة الأعمال بين جميع الاقتصادات. في السنوات الأخيرة ، بذلت الصين جهودًا متواصلة لتقصير القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي ، وتحسين مؤسسات ترويج الاستثمار وحمايته وإعداد تقارير المعلومات ، وعززت حماية الملكية الفكرية ، لتصبح واحدة من أكثر الاقتصادات تحسنًا لسهولة التنفيذ. اعمال. مع التحسين المستمر في بيئة الأعمال وسوقها المحلي الفائق الحجم ، تعد الصين نقطة جذب قوية للاستثمار عبر الحدود من جميع أنحاء العالم. يشهد عدد الشركات ذات الاستثمار الأجنبي المنشأة حديثًا ارتفاعًا مطردًا في الصين. من عام 2012 إلى عام 2021 ، زاد عدد الشركات ذات الاستثمار الأجنبي في الصين من 441000 إلى 664000 ، بزيادة تزيد عن 50 بالمائة. وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي ، احتلت الصين المرتبة 31 من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية ، حيث صعدت بمقدار 47 مركزًا في عامين. أظهر استطلاع ثقة الأعمال الأوروبي في الصين لعام 2021 الصادر عن غرفة التجارة الأوروبية في الصين (EUCCC) أن غالبية الشركات الأوروبية التي شملها الاستطلاع وجدت أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية "ملائم" أو "ممتاز" في الصين ، مما يشير إلى أن سجل مستويات عالية في الرضا.

◆ إن الشركات الأجنبية ، بما في ذلك الشركات الأمريكية العاملة في الصين ، هي التي يمكنها تحديد أفضل ما إذا كانت بيئة الأعمال في الصين جيدة أم لا. يُظهر تقرير مسح مناخ الأعمال الصيني لعام 2022 الصادر عن غرفة التجارة الأمريكية في الصين (AmCham China) أن 58 بالمائة من الشركات الأمريكية في الصين شهدت نموًا في إيراداتها التشغيلية في عام 2021 ؛ 66 في المائة من الشركات تخطط لزيادة استثماراتها في الصين هذا العام ؛ وتبقى الصين على رأس أولويات التخطيط الاستثماري العالمي لـ 60٪ من الشركات. أظهر استطلاع أعضاء USCBC 2021 الذي تم إصداره مؤخرًا أن 95 بالمائة من المستطلعين ظلوا يربحون في عملياتهم في الصين ؛ و 74 في المائة من الشركات أخذت الصين كأولوية قصوى أو كأولوية خمس أولويات في إستراتيجية أعمالها. في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022 ، ارتفع الاستثمار الأمريكي الفعلي في الصين بنسبة 53.2 في المائة على أساس سنوي. تتحدث هذه الأرقام عن حجم تفاؤل الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالآفاق الاقتصادية للصين ، فضلاً عن اعترافها ببيئة الأعمال السليمة في الصين وثقتها في بناء أعمال تجارية طويلة الأجل في السوق الصينية.

للحفاظ على هيمنتها ومصالحها الاقتصادية ، أساءت الولايات المتحدة استخدام قوتها الوطنية في انتهاك لمبادئ اقتصاد السوق وقواعد التجارة الدولية ، ولجأت إلى كل الوسائل الممكنة لقمع واحتواء الشركات الصينية. لقد اختلقت حكومة الولايات المتحدة كل أنواع الأكاذيب بما في ذلك "العمل الجبري" في محاولة لإسقاط القطن والطماطم والصناعات الفولتية الضوئية في شينجيانغ. وفقًا للإحصاءات الأولية ، في عام 2021 ، أصدرت الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) سبعة أوامر حجب للإفراج (WROs) بشأن صادرات السلع المصنوعة باستخدام "العمالة القسرية" إلى الولايات المتحدة ، بما في ذلك الملابس والمنسوجات وبذور الطماطم والطماطم المعلبة وصلصة الطماطم وغيرها من السلع المصنوعة من القطن أو الطماطم والمنتجات القائمة على السيليكا والمنتجات الإلكترونية المنتجة في شينجيانغ ،

◆ فرضت الولايات المتحدة قيودًا شاملة على تمويل وتشغيل الشركات الصينية في الولايات المتحدة من خلال وسائل إدارية غير شفافة وغير عادلة. وفقًا للإحصاءات الأمريكية الرسمية ، وضعت الولايات المتحدة حتى الآن 1055 كيانًا وأفرادًا صينيًا (كيانات منتسبة في الخارج مستبعدة) في أنواع مختلفة من قوائم العقوبات ، بما في ذلك 467 في قائمة الكيانات ، و 306 في قائمة المواطنين المعينين خصيصًا والأشخاص المحظورين (SDN) ) ، 201 في القائمة غير المؤكدة (UVL) ، و 68 في قائمة شركات المجمعات الصناعية العسكرية الصينية (NS-CMIC) من غير SDN ، وعدد قليل من الكيانات الأخرى. في فبراير الماضي ، وضع مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة WeChat و AliExpress في أحدث قائمة للأسواق سيئة السمعة ، بينما ظلت Pinduoduo وشركات صينية أخرى بالإضافة إلى تسعة أسواق مادية تقع داخل الصين في القائمة.

خطأ 17: تستفيد الصين من انفتاح اقتصادات الولايات المتحدة على التجسس والقرصنة وسرقة التكنولوجيا والمعرفة لتعزيز الابتكار العسكري الصيني وترسيخ دولة المراقبة وزيادة الاعتماد التكنولوجي للدول الأخرى. يجب أن تتأكد الولايات المتحدة من أن التقنيات متجذرة في القيم الديمقراطية.

**\*\*التحقق من الواقع:** يعتمد الابتكار التكنولوجي والتنمية في الصين على استثماراتها وجهودها. ترسم الولايات المتحدة خطوطًا أيديولوجية في التبادل والتعاون العلمي والتكنولوجي ، وهذا يجسد عقلية الحرب الباردة.

◆ تعد الصين من أكبر المبتكرين في العالم حيث تتمتع بمدخلات رائدة ومعدل نمو في الابتكار. وفقا للإحصاءات ، بلغ الاستثمار الاجتماعي في البحث والتطوير في الصين في عام 2021 2.7864 تريليون يوان ، بزيادة 14.2 في المائة عن العام السابق. تم ترخيص ما مجموعه 696000 براءة اختراع في عام 2021 ، بزيادة قدرها 31.3 في المائة على أساس سنوي. يُظهر مؤشر الابتكار العالمي (GII) 2021 الذي نشرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أن ترتيب أداء الابتكار العالمي في الصين قد ارتفع من المرتبة 35 إلى المرتبة 12. تعد الصين الآن موطنًا لـ 19 من أفضل 100 مجموعة علمية وتكنولوجية في جميع أنحاء العالم ، لتحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم. قدم المتقدمون الصينيون 69500 ​​طلب براءات اختراع دولية ، مما يجعل الصين الأولى في العالم لثلاث سنوات متتالية. سجل المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) 16 ،

◆ في السنوات الأخيرة ، كانت الصين تندمج بنشاط في شبكة الابتكار العلمي والتكنولوجي العالمية ، وحظيت بنتائج مثمرة في التبادلات التكنولوجية والشعبية في إطار مبادرة الحزام والطريق. بالإضافة إلى ذلك ، عملت الصين بنشاط على الانضمام إلى اتفاقية لاهاي ومعاهدة مراكش ، حيث ساهمت بنصيبها في الحوكمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية. أظهر استطلاع ثقة الأعمال لعام 2021 الذي نشرته EUCCC أن أكثر من نصف الشركات التي تمت مقابلتها تنظر إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الصين على أنه "مناسب" أو "ممتاز".

◆ على مر التاريخ ، سرقت الولايات المتحدة الملكية الفكرية مرارًا وتكرارًا وجنت أرباحًا من التطورات التكنولوجية من خلال وسائل مختلفة ، بما في ذلك انتزاع المعلومات وعرض وضع الهجرة واحتكار براءات الاختراع.

بعد الحرب العالمية الثانية ، أطلقت الولايات المتحدة عملية مشبك الورق لنهب ألمانيا براءات اختراعها التكنولوجية ، بما في ذلك تلك الموجودة على الطائرات المتقدمة والتحكم في الصواريخ الموجهة. تم نهب جميع الوكالات الحكومية الألمانية تقريبًا ومعاهد البحث والتطوير والشركات الكبيرة ، واضطر العلماء الألمان إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة.

في التسعينيات ، قامت وكالات الاستخبارات الأمريكية بتركيب أجهزة تنصت في سيارات المفاوضين اليابانيين أثناء محادثات تجارة السيارات لاعتراض المعلومات الداخلية والحصول على اليد العليا في المفاوضات.

في عام 2001 ، رفعت شركة إيرباص الأوروبية دعوى قضائية ضد شركة بوينج الأمريكية لتتبعها هاتف وفاكس وبريد إلكتروني لموظفي إيرباص بتهمة التجسس التجاري باستخدام نظام المراقبة الإلكتروني المسمى Echelon الذي طورته وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA).

في عام 2013 ، احتجزت وزارة العدل الأمريكية أربعة مدراء تنفيذيين في ألستوم لإجبار الشركة الفرنسية على بيع أعمالها الأساسية ، والطاقة والشبكات ، لشركة جنرال إلكتريك الأمريكية.

في عام 2021 ، كشفت وسائل الإعلام الدنماركية أن وكالة الأمن القومي الأمريكية قامت بالتنصت على كبار المسؤولين وقادة الأعمال في الدول الأوروبية باستخدام مرافق الإنترنت الموجودة في الدنمارك.

بالإضافة إلى ذلك ، باستخدام "نقص الرقائق" كذريعة ، حددت الولايات المتحدة أيضًا مواعيد نهائية لإجبار صانعي الرقائق الرائدين من مختلف البلدان على تقديم المعلومات الأساسية ، بما في ذلك الطلبات والعملاء والمخزون ، في محاولة لقلب الطاولة في قطاع الرقائق.

◆ في الوقت الذي تدعي فيه الولايات المتحدة دعم "السلام" و "الانفتاح" ، كانت تقيم بشكل تعسفي حواجز تكنولوجية ، وتفكك ما يسمى "تحالف التكنولوجيا الديمقراطي" ، وتسييس العلوم والتكنولوجيا وتحولها إلى قضايا أيديولوجية ، وتشكل حصريًا صغيرًا. الدوائر. حددت الولايات المتحدة ما يقرب من 20 فئة على أنها تقنيات حيوية خاضعة للرقابة ، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي ، وشددت الرقابة على الصادرات وتدقيق الاستثمار. كما أنها أجهدت مفهوم الأمن القومي أكثر من اللازم لاحتواء وحتى خنق تطور الصناعات عالية التقنية في البلدان الأخرى ، وهو ما ينتهك بشدة حقوق البلدان النامية في متابعة تقدم العلوم والتكنولوجيا.

الباطل 18: المناخ ليس عن أيديولوجيا. يتعلق الأمر بالرياضيات. إذا التزمت الصين بخطتها الحالية ولم تصل انبعاثاتها إلى ذروتها حتى عام 2030 ، فإن بقية العالم يجب أن تذهب إلى الصفر بحلول عام 2035. وهذا ببساطة غير ممكن.

**\*\*التحقق من الواقع:** تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليات لا يمكن إنكارها عن تغير المناخ وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لا ينبغي أن تنقل المسؤوليات إلى الآخرين ، ولا تمارس "المعايير المزدوجة".

◆ تتحمل البلدان المتقدمة ، بسبب انبعاثاتها غير المقيدة على مدى أكثر من قرنين من التصنيع ، مسؤوليات تاريخية لا يمكن إنكارها عن تغير المناخ. من عام 1850 إلى عام 2011 ، ساهمت البلدان المتقدمة بنسبة 79 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية. تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ، وبروتوكول كيوتو ، واتفاقية باريس جميعًا من الدول المتقدمة سداد ديونها التاريخية.

◆ من منظور تاريخي ، فإن البلدان النامية ليست هي المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة ، ولكنها ضحايا تغير المناخ. مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة هو حجر الزاوية في إدارة المناخ العالمي. بما أن البلدان المتقدمة والنامية لا تتحمل نفس المسؤوليات التاريخية عن تغير المناخ ، ولديها احتياجات وقدرات تنموية مختلفة ، فسيكون من غير المناسب وغير العادل تطبيق نفس القيود عليها. قال ويرا موري ، وزير الحفاظ على البيئة وتغير المناخ في بابوا غينيا الجديدة (PNG) على هامش مؤتمر الأطراف 26 أن دولًا مثل بابوا غينيا الجديدة أصبحت ضحايا لتغير المناخ الناجم عن تصنيع البلدان المتقدمة وتتحمل الآن عواقب أفعالها ، وهو أمر غير عادل إطلاقا.

◆ في التصدي لتغير المناخ ، الصين ليست مجرد مشارك مسؤول ، ولكنها أيضًا فاعل جاد. تعهد الرئيس شي جين بينغ صراحةً بأن الصين ستسعى جاهدة للوصول إلى ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وتحقيق حياد الكربون قبل عام 2060. وهذا يعني أن الصين ستنتقل من ذروة الكربون إلى الحياد في غضون 30 عامًا فقط ، في حين أن الوقت الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان لأنفسهم هو على التوالي 2.4 و 1.4 و 1.2 مرة للصين.

قدمت الصين مساهمة ملحوظة في الجهود العالمية في الحفاظ على الطاقة ، وكفاءة الطاقة ، والطاقة المتجددة ، والنقل والبناء ، والتي تتراوح جميعها بين 30 إلى 50 بالمائة. بحلول نهاية عام 2020 ، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48.4 في المائة مقارنة بمستوى عام 2005. وانخفضت نسبة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة من 67 في المائة في 2005 إلى 56.8 في المائة في 2020. وتجاوزت القدرة المركبة التراكمية لتوليد الطاقة المتجددة مليار كيلووات ، وهو ما يمثل 43.5 في المائة من الإجمالي الوطني. احتلت الشركات الصينية 15 مركزًا في قائمة أفضل 20 شركة للطاقة الكهروضوئية في العالم ، بما في ذلك جميع المراكز الخمسة الأولى ، وسبع مراكز في قائمة أفضل 10 شركات لطاقة الرياح. في السنوات العشر الماضية ، تخلصت الصين تدريجياً من 120 مليون كيلووات من الطاقة المولدة بالفحم ، وهو أكبر من إجمالي سعة الطاقة المركبة في المملكة المتحدة. بحلول نهاية عام 2021 ، تجاوزت ملكية سيارات الطاقة الجديدة في الصين 7.84 مليون وحدة ، وتم تسجيل 2.95 مليون وحدة حديثًا في عام 2021 ، وهو ما يمثل 11.25 في المائة من جميع المركبات المسجلة حديثًا في ذلك العام.

لقد تجاوزت حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في الصين بالفعل حصة الولايات المتحدة. بحلول نهاية عام 2019 ، بلغ إجمالي السعة المركبة لتوليد الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية في الصين 756 مليون كيلوواط ، أي 2.8 ضعف تلك الموجودة في الولايات المتحدة. تمثل الطاقة المتجددة 12.7 في المائة من استهلاك الطاقة الأولية في الصين ، أي ما يقرب من 1.4 مرة من استهلاك الولايات المتحدة.

◆ الولايات المتحدة هي أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم من حيث القيمة التراكمية ، ويبلغ نصيب الفرد من انبعاثات الكربون 3.3 أضعاف المتوسط ​​العالمي. في 270 عامًا من 1750 إلى 2019 ، أصدرت الولايات المتحدة 412.5 مليار طن من غازات الدفيئة ، وهو ما يمثل حوالي ربع الإجمالي العالمي. أنتجت الولايات المتحدة أكبر انبعاثات تراكمية في العالم ، والتي تقارب ضعف انبعاثات الصين. فيما يلي بعض الإحصاءات: بلغت الذروة التاريخية لانبعاثات غازات الدفيئة للفرد في الولايات المتحدة 23.44 طنًا ؛ في عام 2018 ، بلغ نصيب الفرد من الانبعاثات في الولايات المتحدة 16.85 طنًا ، في حين بلغ نصيب الفرد في الصين 7.56 طنًا. على الرغم من مكانتها كدولة تصنيع رئيسية ، فإن نصيب الفرد من انبعاثات الكربون في الصين لا يصل حتى إلى نصف مثيله في الولايات المتحدة ، ويبلغ نصيب الفرد من الانبعاثات التراكمية حوالي 1/8 فقط من مثيله في الولايات المتحدة. حتى بحلول عام 2030 ، عندما تكون انبعاثات الكربون في الصين قد بلغت ذروتها ، سيظل نصيب الفرد من انبعاثات الكربون في البلاد حوالي 7-8 أطنان. وبالمقارنة ، عندما كانت الولايات المتحدة قد بلغت ذروتها في الكربون في عام 2005 ، كان نصيب الفرد من انبعاثات الكربون قد وصل بالفعل إلى 14 طنًا.

◆ في يونيو 2017 ، أعلنت الولايات المتحدة قرارها بالانسحاب من اتفاقية باريس ، وفي نوفمبر 2020 انسحبت رسميًا من الاتفاق. مثل هذه الخطوة قوضت بشكل خطير المساواة والكفاءة والفعالية في إدارة المناخ العالمي. ظلت الولايات المتحدة خارج اتفاقية باريس حتى فبراير 2021. وعلى الرغم من التحسن في الموقف السياسي ، فإن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة ببساطة لا يمكن التراجع عنها. بدلاً من خفض الانبعاثات ، أنتجت الولايات المتحدة المزيد من الانبعاثات في عام 2021 مقارنة بعام 2020 ، مبتعدةً عن المسار الذي حددته اتفاقية باريس. مع تقلبها في مثل هذه القضية الوجودية ، كشفت الولايات المتحدة بشكل كامل نهجها النفعي لقضايا المبادئ الرئيسية وفقدت مصداقيتها في أسرة الأمم.

◆ إنها مسؤولية أخلاقية لا يمكن التنصل منها تقع على عاتق البلدان المتقدمة لتوفير التمويل للبلدان النامية لمساعدتها على التعامل بشكل أفضل مع تغير المناخ. في كوبنهاجن في 2009 وكانكون في 2010 ، التزمت البلدان المتقدمة بهدف حشد 100 مليار دولار أمريكي سنويًا بشكل مشترك بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية. لقد مرت أكثر من عشر سنوات ، ولم تفِ البلدان المتقدمة بالتزاماتها حقًا. يُظهر تقرير صادر عن مؤسسة فكرية دولية معروفة أن البلدان المتقدمة لم تقصر فقط عن تحقيق هدفها الجماعي للتمويل المناخي كل عام ، بل قامت أيضًا بالتلاعب بالأرقام ، حيث قدمت أموالًا أقل بكثير من الأرقام الصادرة رسميًا. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أوفت فقط بأقل من 20 في المائة من مساهمتها المستحقة.

◆ لسنوات ، كانت الولايات المتحدة تقول علنًا إنها تريد العمل مع الصين بشأن تغير المناخ ، لكن أفعالها تقول غير ذلك. بينما تطالب الصين باستهلاك كميات أقل من الفحم ، تطالب الصين بمواصلة شراء الفحم منها ؛ بينما يناشد تطوير الطاقات المتجددة ، فإنه يفرض عقوبات على الشركات الصينية الكهروضوئية. خذ المنتجات الكهروضوئية كمثال ، بدءًا من عام 2012 ، فرضت الولايات المتحدة رسومًا لمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية على المنتجات الكهروضوئية الصينية ، بمعدلات تصل إلى 34 إلى 47 في المائة. في ديسمبر 2014 ، أجرت الولايات المتحدة تحقيقات لمكافحة الإغراق والتعويض على الشركات المصنعة للطاقة الكهروضوئية الصينية. في يناير 2018 ، قررت الإدارة الأمريكية السابقة فرض رسوم وقائية عالمية على ما قيمته 8.5 مليار دولار أمريكي من واردات الألواح الشمسية. في أواخر عام 2021 ، صدر ما يسمى بـ "قانون منع العمل الجبري الأويغور" تم التوقيع عليه ليصبح قانونًا من قبل الولايات المتحدة ، وهي محاولة أخرى لعرقلة صناعة الطاقة الكهروضوئية في شينجيانغ تحت ستار حقوق الإنسان. لم تعمل الإجراءات الأمريكية ذات الصلة على إعاقة التجارة العادية في المنتجات الكهروضوئية وتعطيل سلاسل التوريد العادية فحسب ، بل قوضت أيضًا الجهود العالمية في مواجهة تغير المناخ. يجب على الولايات المتحدة تصحيح ممارساتها الخاطئة من أجل خلق بيئة مواتية للتعاون المناخي مع الصين.

◆ تسبب تغير المناخ في تحديات خطيرة لبقاء الإنسان وتنميته ، ويجب معالجته من خلال التعاون العالمي. يجب على الدول المتقدمة ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة واتباع متطلبات اتفاقية باريس. إنهم بحاجة إلى مواجهة مسؤولياتهم التاريخية ورفع مستوى طموحاتهم وأفعالهم. وهم بحاجة إلى أخذ زمام المبادرة في إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات والسعي لتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2050. وفي غضون ذلك ، يتعين عليهم منح البلدان النامية المجال المناسب للتنمية والانبعاثات ، والوفاء بالتزاماتها المتمثلة في تزويد البلدان النامية بالتمويل الكافي والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات. على أساس الوفاء بالتعهدات التمويلية والاستفادة من الأموال العامة ، يمكن بذل الجهود لتعزيز تنمية التمويل الأخضر وجلب الاستثمار الخاص إلى القطاعات منخفضة الكربون. من المهم أيضًا بناء أسواق الكربون الوطنية والإقليمية والعالمية وآليات تسعير الكربون ، وخفض التكاليف ورفع مستوى خفض الانبعاثات ، وتعزيز الابتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة ، وتزويد البلدان النامية بمصادر تمويل ثابتة للتخفيف والقدرات - البناء من خلال آلية تقاسم المنافع لأسواق الكربون.

خطأ 19: لمواجهة المخدرات غير المشروعة وغير المشروعة ، وخاصة المواد الأفيونية الاصطناعية مثل الفنتانيل ، نريد العمل مع الصين لمنع المنظمات الدولية لتهريب المخدرات من الحصول على مواد كيميائية أولية ، والعديد منها منشأ في الصين.

**\*\*التحقق من الواقع:** على الولايات المتحدة أن تلوم نفسها على السبب الجذري لتعاطي الفنتانيل في البلاد.

إن تعاطي المخدرات ، وهو مرض مزمن يعاني منه الولايات المتحدة ، له جذور تاريخية واجتماعية عميقة.

مع خمسة في المائة من سكان العالم ، تستهلك الولايات المتحدة 80 في المائة من المواد الأفيونية في العالم ، مما يجعلها أكبر سوق في العالم للمخدرات. هناك تقليد سائد لإساءة استخدام مسكنات الألم التي تستلزم وصفة طبية في الولايات المتحدة ، بدعم من سلسلة كاملة من شركات الأدوية والممثلين الطبيين والأطباء. يعد التسويق الشامل من قبل شركات الأدوية ، والإفراط في وصف الأدوية ، والحملات الحكومية غير الفعالة ، والآثار السلبية لإضفاء الشرعية على الماريجوانا من بين مجموعة من العوامل الكامنة وراء سوق المخدرات المتنامي باستمرار. بدأ تعاطي المواد الأفيونية في الولايات المتحدة وارتفاع حصيلة استخدامه باستخدام OxyContin ، وهو مسكن للألم أفيوني المفعول تصنعه شركة Purdue Pharma وتمت الموافقة عليه من قبل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA) في عام 1995. عندما يتعلق الأمر بتثبيط الطلب وكبح الإنتاج ،

في حين أن الولايات المتحدة لديها أكبر تحدٍ للفنتانيل في العالم ، فهي أيضًا أكبر منتج ومستهلك للفنتانيل ولم تحدد رسميًا المواد المرتبطة بالفنتانيل كفئة. ومع ذلك ، استمرت في مطالبة الدول الأخرى باتخاذ إجراءات. هذا مثال نموذجي على "إجبار الآخرين على تناول دواء لمرض المرء".

◆ تتخذ الحكومة الصينية مقاربة عدم التسامح مطلقا مع المخدرات وتنظم بصرامة مواد التخدير والمؤثرات العقلية وسلائفها. بحلول نهاية عام 2021 ، أضافت الصين 37 سلائف مخدرات ومواد مرتبطة بالإيفيدرين إلى قائمة المراقبة ، والتي أصبحت أطول من قائمة الأمم المتحدة. تنظم الصين بشكل صارم استيراد وتصدير المواد الكيميائية وفقًا للقواعد الدولية وقوانينها المحلية ، وجهودها وإنجازاتها في هذا الصدد واضحة للجميع.

في 1 مايو 2019 ، أصبحت الحكومة الصينية أول دولة في العالم تقوم بجدولة تصنيف المواد المرتبطة بالفنتانيل ، على الرغم من عدم وجود تعاطي واسع النطاق للفنتانيل أو خطر مباشر في الصين. هذه متابعة مهمة للتفاهمات المشتركة التي تم التوصل إليها بين رئيسي الصين والولايات المتحدة ، ومثال ملموس لكيفية استجابة الصين ، مع الأخذ في الاعتبار صحة وسلامة ورفاهية البشرية ، بفاعلية مخاوف الولايات المتحدة و يساعدها على معالجة أزمتها المحلية للمواد الأفيونية.

في 1 يوليو 2021 ، حددت فئة الصين جميع المواد المخدرة الاصطناعية و 18 مادة نفسية التأثير بما في ذلك الفلوروكيتامين. في 20 سبتمبر من نفس العام ، تمت إضافة ست مواد كيميائية أخرى ، بما في ذلك ميثيل ألفا فينيل أسيتو أسيتات (MAPA) ، كسلائف للأدوية. تبذل الصين جهودًا متواصلة لتنظيم السلائف وفقًا للقانون.

اتخذت الصين مجموعة من الإجراءات للقضاء على تهريب الفنتانيل وغيره من المواد الكيميائية المجدولة ، مثل إدخال تسجيل الاسم الحقيقي للمرسلين والمستلمين ، وفحص الطرود والفحص بالأشعة السينية في قطاع التسليم السريع ، وتكثيف الفحص المتقاطع. - الطرود الحدودية لوجهات معينة بما في ذلك الولايات المتحدة. وقد آتت هذه الإجراءات ثمارها.

بعد جدولة المواد المتعلقة بالفنتانيل ، حافظت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في الصين ووزارة الأمن العام على تنسيق وثيق وصريح ومتعمق مع نظرائهما في الولايات المتحدة ، بما في ذلك مكتب البيت الأبيض للسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات ، ومكتب وزارة الخارجية للمخدرات الدولية. وشؤون إنفاذ القانون وإدارة إنفاذ قوانين المخدرات. منذ سبتمبر 2019 ، لم تضبط الولايات المتحدة أي مواد مرتبطة بالفنتانيل قادمة من الصين. وقد أعربت الولايات المتحدة عن تقديرها للصين في مناسبات عديدة ، وأشارت إلى مكافحة المخدرات باعتبارها من أبرز الأنشطة في التعاون الثنائي في مجال إنفاذ القانون.

كما هو معروف للجميع ، فإن مسؤولية منع دخول المواد الكيميائية غير المجدولة واستخدامها في صناعة المخدرات غير المشروعة تقع على عاتق البلد المستورد. ومع ذلك ، لن تقوم الولايات المتحدة بجدولة الفنتانيل رسميًا ولا تتناول قضية الاستهلاك المحلي. وبدلاً من ذلك ، اختارت تحويل اللوم عن طريق الادعاء الكاذب بأن "سلائف الفنتانيل التي تستخدمها منظمات تهريب المخدرات منشؤها الصين" وإثارة مشكلة من مواد كيميائية غير مجدولة. وهذا يعكس دافعًا خفيًا ونقصًا شديدًا في المسؤولية عن حياة وصحة شعبها.

◆ في مايو 2020 ، دون تقديم أي دليل ، أضافت الولايات المتحدة معهد علوم الطب الشرعي التابع لوزارة الأمن العام الصينية والمختبر الوطني للمخدرات إلى "قائمة الكيانات" الخاصة بها. إن مثل هذه الممارسة المتمثلة في السعي وراء تعاون الصين من ناحية مع فرض عقوبات على سلطات مكافحة المخدرات في الصين قد أعاقت بشكل خطير تشغيل نظام مراقبة الفنتانيل الصيني وقوضت التعاون في مكافحة المخدرات بين الصين والولايات المتحدة.

بينما تشدد الصين وبقية العالم سيطرتها على المواد المرتبطة بالفنتانيل ، تتدهور المشاكل المتعلقة بالفنتانيل في الولايات المتحدة ، مما يتسبب في ارتفاع عدد القتلى. إنه يكشف فشل الولايات المتحدة في الوصول إلى جوهر مشكلة تعاطي الفنتانيل. تصرفت الصين بدافع حسن النية ونصحت الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا باتباع الممارسات الفعالة المعترف بها على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي ، مثل تكثيف اللوائح الخاصة بوصفة الفنتانيل وتعزيز الوعي العام.

خطأ 20: نظرًا لأن أزمة الغذاء العالمية تهدد الناس في جميع أنحاء العالم ، فإننا نتطلع إلى الصين - الدولة التي حققت إنجازات عظيمة في الزراعة - للمساعدة في الاستجابة العالمية.

**\*\*التحقق من الواقع:** لطالما كانت الولايات المتحدة تقيد صادرات الحبوب وتحتكر تجارة الحبوب. بعد اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، وسعت الولايات المتحدة مساعدتها في التسلح وأساءت استخدام العقوبات الأحادية ، مما أدى إلى تفاقم نقص الغذاء العالمي. إنها تتحمل مسؤولية لا يمكن التنصل منها عن أزمة الغذاء العالمية.

◆ إن إزالة العولمة التي تقودها الولايات المتحدة ، وسياسات إنتاج الحبوب مقابل الطاقة ، واحتكارات القلة الغذائية هي الأسباب الجذرية لأزمة الغذاء العالمية.

باستخدام وضعها كمنتج رئيسي للحبوب ، قامت الولايات المتحدة بتقييد صادراتها من الحبوب إلى دول أخرى ، مما تسبب في اضطرابات في تجارة الحبوب العالمية العادية. تمثل الدول الـ 12 الرئيسية المنتجة للحبوب مثل الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي 70 في المائة من إجمالي إنتاج وتصدير الحبوب في العالم. في العلاقات التجارية العالمية ، تلقي الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بثقلها على ما إذا كان يمكن للدول النامية شراء الحبوب وبأي سعر.

تستهلك الولايات المتحدة الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي ، مما يجهد الإمدادات الغذائية العالمية ، وخاصة إمدادات محاصيل الكفاف. يستخدم ما يقرب من ثلث الذرة المنتجة في الولايات المتحدة للوقود الحيوي. يؤدي استخدام الحبوب كبديل عن الطاقة إلى تقليل الحبوب للإمداد الغذائي العالمي ، مما يخلق حلقة مفرغة من أسعار الغذاء والطاقة التي تدفع بعضها البعض.

يحتكر موردي الحبوب الأربعة الرئيسيين - ADM و Bunge و Cargill و Louis Dreyfus - أكثر من 80 في المائة من تجارة الحبوب العالمية ، ويسيطرون على المواد الخام الزراعية العالمية بالإضافة إلى إنتاج الحبوب ومعالجتها وإمدادها. يتلاعب موردو الحبوب الأربعة هؤلاء ، ثلاثة منهم من الولايات المتحدة ، بالأسعار الدولية للحبوب ويكسبون أرباحًا إضافية من تقلب أسعار الغذاء العالمية. منذ عام 2021 ، زاد صافي دخلهم بنسبة 53٪ و 80٪ و 64٪ و 47.7٪ على التوالي ، وتضاعفت أسعار أسهم شركتي ADM و Bunge ثلاث مرات تقريبًا. تسعى احتكارات القلة الغذائية الدولية هذه إلى الربح ، ولن تفوت أي فرصة لإثارة قضايا الأمن الغذائي وتضخيم نقص الإمدادات الغذائية لتحقيق أرباح أكبر.

◆ تعمل الولايات المتحدة على تأجيج النيران في الصراع الروسي الأوكراني وتنتهك العقوبات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم نقص الغذاء العالمي.

الصراع الذي طال أمده بين روسيا وأوكرانيا هو نتيجة مباشرة للتحريض المستمر من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. زادت المساعدة العسكرية الأمريكية والأسلحة لأوكرانيا إلى 53.6 مليار دولار أمريكي ، أي أكثر من 70 في المائة من الإنفاق العسكري المشترك لروسيا وأوكرانيا في عام 2021. وكلما طال الصراع وأكبر ، زاد تأثيره على إنتاج الغذاء العالمي وإمداداته. سيكون ، وستتفاقم أزمة الغذاء.

في مواجهة أزمة الغذاء العالمية ، أبقت البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب مثل الولايات المتحدة "أكياس الحبوب" محكمة الغلق. وفقًا لتقرير العرض والطلب الزراعي العالمي الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية في مايو ، ستنخفض صادرات القمح الأمريكية في 2021/202 بنسبة 18.9 بالمائة عن العام السابق. وفقًا للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) ، منذ اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا ، زاد إجمالي الصادرات الغذائية المتأثرة بالقيود بشكل كبير ، والذي يمثل الآن حوالي 17 في المائة من إجمالي السعرات الحرارية المتداولة في العالم

إن مبادرة الأمن الغذائي الأمريكية هي عبارة عن كلمات جوفاء أكثر منها إجراءات ملموسة ، فقط لتجزئة حوكمة الأمن الغذائي العالمي. روسيا هي مصدر رئيسي لمحاصيل الكفاف وأكبر مصدر للأسمدة في العالم. منذ أن فرضت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى عقوبات على روسيا ، ارتفع مؤشر أسعار الأسمدة المختلفة بأكثر من 30 في المائة ، مما أثر بشكل خطير على الإنتاج الزراعي. في الفترة من 2021 إلى 2022 ، شكلت صادرات القمح والشعير من روسيا 16٪ و 12.9٪ من الإجمالي العالمي على التوالي. تظهر إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أنه منذ أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا ، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في مايو من هذا العام بنسبة 14 في المائة مقارنة بشهر فبراير.

أدت نفايات الطعام الخطيرة في الولايات المتحدة إلى تفاقم نقص الغذاء العالمي.

أولاً ، كمية نفايات الطعام مذهلة. وفقًا لوكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) ، في الولايات المتحدة ، لا يتم تناول 30 إلى 40 في المائة من الإمدادات الغذائية و 38 في المائة من منتجات الحبوب كل عام. في عام 2018 ، أهدرت الولايات المتحدة 103 ملايين طن من طعامها ، بقيمة 161 مليار دولار أمريكي. في عام 2020 ، كان نصيب الفرد من نفايات الطعام 59 كجم.

ثانيًا ، التوزيع غير متساوٍ. يعاني حوالي 38 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في الولايات المتحدة في عام 2020 ، غالبيتهم من الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين اللاتينيين والأمريكيين الأصليين. وفقًا لـ National Geographic ، أكثر من ثلث الأسر ذات الدخل المنخفض لا يمكنها الوصول إلى برنامج المساعدة الغذائية التكميلية الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة ، كما أن فوائده لا تساعد العديد من العائلات في المناطق عالية التكلفة على التمتع بصحة جيدة. نظام غذائي كاف.

ثالثًا ، المشاكل الثانوية بارزة. كل عام ، يضع الإنتاج المفرط للغذاء في الولايات المتحدة عبئًا هائلاً على البيئة ويهدر العديد من الموارد ، بما في ذلك أكثر من 9.3 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، و 22 تريليون لتر من المياه ، و 350 مليون كيلوغرام من المبيدات ، و 6.35 مليون طن من الأسمدة الكيماوية. .

◆ قدمت الصين مساهمات كبيرة في الأمن الغذائي العالمي. لقد دعمت خمس سكان العالم بربع إجمالي الغذاء في العالم ، على أقل من 9 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. حددت مبادرة التنمية العالمية التي طرحتها الصين الأمن الغذائي كأحد مجالات التعاون الثمانية ذات الأولوية. ستحشد الصين الجهود من جميع الأطراف في جميع أنحاء العالم للاستفادة من قوة بعضها البعض ، وتشكيل أكبر تآزر لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الأمن الغذائي. وقد لقيت هذه المبادرة استجابة إيجابية من أكثر من 100 دولة حول العالم والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

يعتز الشعب الصيني بالطعام ويلتزم بالفضيلة التقليدية للتوفير. يولي الرئيس شي جين بينغ أهمية كبيرة للأمن الغذائي. وطالب بالاقتصاد ويعارض التبذير ، مؤكداً في مناسبات عديدة على ضرورة وقف هدر الطعام. منذ إطلاق حملة "امسح طبقك" على الصعيد الوطني في عام 2013 ، تم تقليل مخلفات الطعام الاستهلاكية في الصين بشكل كبير. وفقًا لمجلة Nature ، فقد انخفضت كمية الطعام المهملة في المطاعم والمطاعم الصينية بنسبة 40 بالمائة. في عام 2021 ، استقبل المجتمع الدولي ، بما في ذلك أعضاء مجموعة العشرين ، المؤتمر الدولي حول فقد الأغذية وهدرها الذي استضافته الصين بشكل جيد.

◆ الصين شريك استراتيجي مهم لمنظمة الأغذية والزراعة في التعاون بين بلدان الجنوب. في السنوات الأخيرة ، تبرعت الصين بمبلغ 130 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق الاستئماني لمنظمة الفاو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. أرسلت الصين أكثر من 1100 خبير زراعي وفني إلى ما يقرب من 100000 مزارع ودربتهم في أكثر من 40 دولة ومنطقة. في إطار برنامج الفاو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، تبرعت الصين بأكبر مبلغ من الأموال ، وأرسلت معظم الخبراء ، واضطلعت بمعظم المشاريع بين جميع البلدان النامية.

قدمت الصين حلولها الخاصة لنقص الغذاء العالمي. يُزرع الأرز الصيني الهجين في عشرات البلدان والمناطق في آسيا وإفريقيا والأمريكتين ، وتبلغ مساحة النمو السنوي ثمانية ملايين هكتار. أدى هذا إلى زيادة إجمالي إنتاج العالم من الحبوب بمقدار 150 مليون طن ، وهو ما يكفي لإطعام 400 إلى 500 مليون شخص إضافي. قدم يوان لونغ بينغ ، المعروف باسم "أبو الأرز الصيني الهجين" ، وباحثون صينيون آخرون النصح والمشورة في الهند وباكستان وفيتنام وميانمار وبنغلاديش والعديد من البلدان الأخرى. من خلال الدورات التدريبية الدولية ، دربت الصين أكثر من 14000 فني أرز هجين لأكثر من 80 دولة نامية.

خطأ 21: أتقنت بكين المراقبة الجماعية وصدرت تلك التكنولوجيا إلى أكثر من 80 دولة.

**\*\*التحقق من الواقع:** الولايات المتحدة هي أكبر إمبراطورية القرصنة.

◆ يعد استخدام المراقبة بالفيديو وتكنولوجيا البيانات الضخمة خطوة مهمة اتخذتها الحكومة الصينية لتحسين الحوكمة الاجتماعية ، وأيضًا ممارسة شائعة في جميع أنحاء العالم. إنها ضرورية وقانونية ومبررة. Tianwang (Skynet) ، التي تتكون من أنظمة المراقبة بالفيديو ، تقضي بشكل فعال على المخاطر المحتملة على الأمن العام وتضمن النسبة العالية من القضايا الجنائية التي تم حلها في الصين. مع نظام منع الجريمة ومكافحتها الرقمي بشكل متزايد ، شعر 98.6 في المائة من الناس في الصين بالأمان في عام 2021 ، ومن المعروف على نطاق واسع أن الصين واحدة من أكثر البلدان أمانًا في العالم. احتلت الصين المرتبة الثالثة في مؤشر القانون والنظام الذي نشرته شركة الاستشارات الأمريكية Gallup ، بينما احتلت المرتبة 36 في الولايات المتحدة.

تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 70 مليون كاميرا مثبتة في الولايات المتحدة في 2018 ، واحدة لكل 4.6 شخص. بالنسبة للولايات المتحدة ، فإن اتهام الصين بالمراقبة الجماعية ، إنها مجرد معايير مزدوجة في العمل.

◆ لفترة طويلة ، نفذت الولايات المتحدة عمليات تجسس إلكترونية واسعة النطاق ومنظمة وعشوائية ومراقبة وهجمات على الحكومات والشركات والأفراد الأجانب في انتهاك للقانون الدولي والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. في يونيو 2013 ، ذكرت صحيفة الغارديان وواشنطن بوست أن وكالة الأمن القومي تدير PRISM ، وهو برنامج مراقبة إلكترونية سري ، منذ عام 2007 ، ومن أهدافه حتى حلفاءها. ذكرت صحيفة دير شبيجل أن المخابرات الأمريكية ربما كانت تراقب اتصالات الهاتف المحمول للمستشارة الألمانية منذ ما يقرب من عقد.

◆ في عام 2020 ، طلبت لجنة حماية البيانات الأيرلندية (DPC) من Facebook التوقف عن إرسال بيانات مستخدمي الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة. يأتي التقرير بعد بضعة أشهر فقط من حكم محكمة العدل الأوروبية بأن معيار نقل البيانات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا يحمي خصوصية المواطن الأوروبي بشكل كافٍ وخلص إلى أن مواطني الاتحاد الأوروبي ليس لديهم طريقة فعالة لتحدي مراقبة الحكومة الأمريكية. يُذكر أن الوكالات الأمريكية مثل NSA يمكنها نظريًا مطالبة شركات الإنترنت مثل Facebook و Google بتسليم بيانات عن مواطن من الاتحاد الأوروبي وأن مواطن الاتحاد الأوروبي لن يكون أكثر حكمة.

◆ في ديسمبر 2020 ، صرحت اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات (CNIL) في فرنسا أن مواقع google.fr و amazon.fr انتهكت اللوائح الفرنسية ذات الصلة من خلال وضع ملفات تعريف الارتباط للتتبع على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بمستخدميها دون الحصول على موافقة مسبقة ودون تقديم معلومات كافية.

في عام 2021 ، ذكرت هيئة الإذاعة الدنماركية (DR) أنه بين عامي 2012 و 2014 ، استخدمت وكالة الأمن القومي كابلات معلومات الدنمارك للتنصت (التجسس على) كبار المسؤولين في السويد والنرويج وفرنسا وألمانيا ، بما في ذلك العديد من الشخصيات السياسية البارزة مثل المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل. يبدو أن الولايات المتحدة حنثت بوعدها بأنها ستتوقف عن التنصت على ميركل.

◆ تنتهك الولايات المتحدة مكانتها الرائدة في مجال الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات وهي حقًا إمبراطورية للقرصنة والتنصت وسرقة الأسرار. من PRISM ، ومشروع Irritant Horn ، و Stellar Wind ، إلى عملية Telescreen ، ومنصة Hive ونظام الهجوم QUANTUM ، انتهكت الولايات المتحدة حرية الاتصال والتعبير لمواطنيها من خلال المراقبة الرقمية ، وشاركت في هجمات إلكترونية ومراقبة وسرقات الأسرار عبر العالم. تظهر الوثائق التي سربها إدوارد سنودن من برنامج Stateroom أن الولايات المتحدة قد ركبت سرا أجهزة تنصت في ما يقرب من 100 من سفاراتها وقنصلياتها لسرقة الأسرار من البلدان المضيفة لها.

◆ كشف تقرير عن APT-C-39 صادر عن شركة الأمن السيبراني الصينية 360 في عام 2020 أن APT-C-39 ، وهي مجموعة قرصنة تابعة لوكالة المخابرات المركزية ، قد نفذت هجمات تسلل عبر الإنترنت على الصين لمدة 11 عامًا مستهدفة قطاعات مهمة بما في ذلك الطيران والفضاء ، المؤسسات البحثية ، صناعة النفط ، شركات الإنترنت الكبيرة ، والهيئات الحكومية. لقد أدت هذه الهجمات إلى تقويض خطير للأمن القومي للصين وأمن اقتصادها ، والبنية التحتية الحيوية ، فضلاً عن المعلومات الشخصية لعامة الناس.

وفقًا لتقرير حول الهجمات الإلكترونية العشوائية في جميع أنحاء العالم من قبل APT-C-40 التابع لوكالة الأمن القومي على مدار العقد الماضي الصادر عن 360 في عام 2022 ، هاجمت وكالة الأمن القومي ، باستخدام أسلحة إلكترونية ، 403 هدفًا في 47 دولة ومنطقة حول العالم ، بما في ذلك الصين والمملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، بولندا ، اليابان ، الهند ، جمهورية كوريا ، الإمارات العربية المتحدة ، جنوب إفريقيا والبرازيل.

في 19 أبريل 2022 ، أصدر المركز الوطني للاستجابة لحالات الطوارئ لفيروسات الكمبيوتر في الصين (CVERC) تنبيهًا بشأن الهجمات الإلكترونية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد دول أخرى وأصدر تقريرًا ذا صلة. يسلط الضوء على "Hive" ، وهو سلاح إلكتروني خفيف الوزن تستخدمه حكومة الولايات المتحدة حصريًا ، وحقيقة أن الولايات المتحدة قد نشرت منصات هجوم إلكتروني في جميع أنحاء العالم ولديها خوادم توصيل وقنوات VPN في دول مثل فرنسا وألمانيا وكندا وتركيا وماليزيا .